



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

# المجلس الشعبي الوطني

## الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الخامسة

الجلسات التأسيسية

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الاثنين 22 يوليو 2002

# فهرس

\* مواصلة مناقشة برنامج الحكومة.

## محضر الجلسة العلنية الثامنة المنعقدة يوم الاثنين 22 يوليو 2002 ( صباحا )

– **الرئاسة:** السيد كريم يونس، رئيس المجلس الشعبي الوطني.

– **تمثيل الحكومة:** السيد علي بن فليس، رئيس الحكومة بحضور طاقمه الحكومي.

معطيات وتصورات تماشيا والقرن الجديد، الأمر الذي أخضع للبحث والمراجعة ما درجت عليه الممارسات والعقليات لفترة طويلة.

وبهذا الصدد يمكن وزننا التاريخي وموقعنا الجيوستراتيجي أن يعطينا مركزا أساسيا للتعامل مع هذا العالم في تشكله الجديد إذا ما أحسنا استثمار ذلك.

السيد الرئيس، أبرزتم في برنامجكم أن الرهان الأكبر هو استعادة الأمن الكامل والدائم عبر أرجاء التراب الوطني، وهو الهدف الأسمى الذي يعمل الجزائريون المخلصون على تحقيقه. فبلادنا بعد أن عرفت فترة هدوء، استبشر بها المواطنون وفتحت أمامهم آمالا للعيش الكريم في ظل الأمن والاستقرار، تشهد عودة الأعمال الإرهابية بشكل مقلق في هذا الظرف المتسم بالتضامن الدولي لمحاربة ظاهرة الإرهاب.

إن هذه الأعمال الإرهابية والدموية أودت بحياة الآلاف من المواطنين- رحمهم الله - الذين تركوا عائلات تعيش معظمها - إن لم نقل كلها- أزمت نفسية حادة ووضعها ماديا صعبا، وهو ما يتطلب تدخل السلطات العمومية بصورة مستمرة ومنتظمة حفاظا على تماسك النسيج

### افتتحت الجلسة في الساعة التاسعة والدقيقة التاسعة والخمسين صباحا

**الرئيس:** بسم الله الرحمن الرحيم.  
الجلسة مفتوحة.

أرحب باسمكم جميعا بالسيد رئيس الحكومة والسيدات والسادة أعضاء هذه الأخيرة، ورجال الصحافة.

يقتضي جدول أعمال جلسة اليوم مواصلة النقاش العام حول برنامج الحكومة، وبداية أحيل الكلمة إلى السيدة نوارة جعفر، فلتفضل مشكورة.

**السيدة سعدية بوقطوشة (نوارة جعفر):**

السيد الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء،  
زملائي الكرام،  
أسعد الله صباحكم.

إن التحولات التي تعرفها بلادنا تأتي - كما تعلمون - في مرحلة من الترتيبات العالمية التي أحدثت تغييرا في مستوى العلاقات الدولية والمفاهيم والقيم، وأفرزت

للدستور، وهذا بعد أن كشف تطبيقه عن ثغرات كبيرة أدت في كثير من الأحيان إلى المساس باستقرار الأسرة وتشريد أمهات وأطفال وغيرها من المآسي.

ومن البديهي هنا القول إن ديننا الحنيف بريء من الضرر الذي تلحقه بعض مواد هذا القانون بالمرأة والأسرة وبالتالي المجتمع، ومن جاء بعكس ذلك فلا يحق له التحدث باسم الإسلام الذي جاء في كتابه العزيز: "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة"، ولم نجد هذه المودة والرحمة في بعض مواد قانون الأسرة.

فيما يتعلق بإصلاح المنظومة التربوية أذكر، سيدي الرئيس، بموقف التجمع الوطني الديمقراطي المساند لعملية الإصلاح أو التطوير إيمانا منه بأن أية منظومة تربوية لا تتكيف مع متطلبات العصر محكوم عليها بالفشل والجمود، فتحسين المستوى التعليمي لأبنائنا وضمان نوعيته، وإخضاع مناهجه البيداغوجية لأداء تربوي مثمر يضع المدرسة بمنأى عن الاستغلال السياسي.

سيدي الرئيس، إن أي برنامج لا يمكن - في نظري - أن يبلغ مداه دون الارتكاز على إشعاع الثقافة وضمان الاتصال وجعلها أداتي عمل بامتياز. ففي زمن العولمة والأزمات ومحاولات إلغاء الآخر ومسخه تقع على وزارة الاتصال والثقافة مهمة نبيلة ودقيقة في أن واحد تقوم على ثلاثية تعميق الممارسة الديمقراطية وتفعيل وسائل الإعلام العامة والخاصة، ولن يمر ذلك، سيدي الرئيس، دون تحسين الوضعية الاجتماعية للمثقفين والصحافيين.

واسمحوا لي، سيدي الرئيس، قبل أن أنهى كلمتي بأن أوجه إلى السيد وزير الصحة دعوة إلى ضرورة حل مسألة مطروحة على مستوى ميناء بجاية وهي...

**الرئيس:** شكرا للسيدة نوارا جعفر، وأحيل الكلمة إلى السيد ابراهيم مصباح، فليتفضل.

الاجتماعي وإسهاما في تطهير النفوس من الأحقاد والضغائن.

ولعل الإسراع، سيدي الرئيس، بوضع قانون خاص لضحايا الإرهاب سيعجل بتوفير السكنية التي وضعتوها ضمن أولويات برنامجكم.

وللأسف، وزيادة على الإرهاب، فإن مجتمعنا يواجه مشاكل اجتماعية واقتصادية صعبة أشترتم إليها في برنامجكم وهي: الفقر والبطالة وأزمة السكن وتدني مستوى المعيشة وتدهور القطاع الصحي. هذه الصورة، التي قد تبدو قاتمة نظرا إلى حجم تلك المشاكل، يجب ألا تحجب عنا الجهود التي تبذلها الدولة للاستجابة لمطالب المواطن والتكفل بانشغالاته. وهنا كان من الأفضل تقييم ما أنجز، الأمر الذي يسمح بالتناول الموضوعي لكل القضايا دون السقوط في الديماغوجية والشعبوية لأن المحلل والمبدي للرأي سيكونان أمام معطيات وحقائق.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

لا يختلف اثنان في ضرورة البحث عن طرق وأساليب جديدة للتسيير الجيد للشأن المحلي، وذلك لتقليص المشاكل التي تعيق المسار التنموي وتحث من فعالية الإدارة المحلية، دون أن يكون ذلك على حساب صلاحيات سلطة الممثلين المحليين، لأن ذلك يتناقض وخطاب السلطة الداعي إلى فسح المجال أمام المشاركة الشعبية في مختلف مستويات صنع القرار.

أما قضايا المرأة والأسرة، التي أكدتم بشأنها ضرورة تحقيق تطابق وتوافق بين الترتيبات الدستورية الضامنة لحقوق المواطنين والمواطنات وواجباتهم في إطار مبادئ المساواة والعدل، فإن التجمع الوطني الديمقراطي يرى أن ترجمة ذلك واقعا لن تتم ما لم تتخذ مبادرات سياسية لتعديل قانون الأسرة، الذي أوضح بصده السيد رئيس الجمهورية - عدة مرات - أن بعض بنوده غير مطابقة

الحياة اليومية للمواطن تعقيدا ومعاناة، لقد أولى مجتمعنا منذ القدم تربية النشء اهتماما كبيرا. ألم تكن مدارسنا تحمل شعار " التربية قبل التعليم " و" الخلق قبل الثقافة"؟ ولا نستغرب اليوم إن رفعت الأمانة ونزعت الثقة وانتشرت مكانهما أساليب الحيل.

الصناعة التقليدية :

نظرا إلى خصوصيات بعض مناطق الوطن، خاصة منها الجنوب والهضاب، نقترح إحياء الصناعة التقليدية في البيوت وترقيتها وتعميمها، وتوعية الأسرة بجدوى الاقتصاد، والاكتفاء والادخار، وضرورة تبليغ هذا العمل للأجيال الصاعدة حتى لا يندثر.

السيد الرئيس، أما فيما يخص ميدان تعميق الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي خاصة ما يتعلق بالتشغيل، نؤكد ضرورة إبلاء التشغيل المحلي الأولوية، وذلك لامتناع البطالة وما يتولد منها من سلبيات اجتماعية واقتصادية. كما أن التشغيل المحلي سيوفر للمؤسسات المستخدمة تكاليف التنقل والإيواء.

الحفاظ على البيئة:

تندرج قضايا البيئة وتطهير المحيط ضمن الانشغالات الكبرى لمواطني الولاية، سواء بالنسبة إلى قضية النفايات المنزلية التي تحيط بالسكان أو المياه المستعملة التي تشكل خطورة على صحة المواطن، أو تطهير وتوسيع مجاري الأودية التي تهدد حياتهم.

بالنسبة إلى ولايتنا، هناك مشروع في برنامج الحكومة نؤكد فقط ضرورة إشراك المواطن في كيفية ووسائل إنجازها، علما أن للمنطقة خصوصيات وجمعيات مختصة ذات خبرة في تسيير مياه الأودية ستضيف للخبرة التقنية إرشاداتها وتجربتها، وهذا طبقا للديمقراطية التشاركية الواردة في برنامج الحكومة.

فيما يخص التلوث، يعاني شمال الولاية وبالتحديد دائرة بريان تلوثا خطيرا مصدره الآبار البترولية الموجودة في

**السيد ابراهيم مصباح:** بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيد رئيس الحكومة الموقر،

معالي الوزراء،

السيدات والسادة ممثلي الصحافة،

الأخوات والإخوة أعضاء المجلس المحترم،

سكان ولاية غرداية،

أيها المواطنون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أساهم في مناقشة برنامج الحكومة بملاحظات واقتراحات متواضعة، وفاء لأمانة التبليغ وترجمة لطموحات وانشغالات مواطني الولاية.

في البداية، نسجل بارتياح تطابق البرنامج وتجاوبه مع العديد من الانشغالات التي طرحت علينا، ومع ذلك يمكن إضافة بعض الاقتراحات أو تأكيدها.

ويتعلق الأمر في المقام الأول بمواصلة الجهود لاستعادة الأمن والاستقرار في ربوع الوطن، واسترجاع السكينة والطمأنينة في القلوب والأمل في النفوس، مما يساعد على إنجاح البرنامج والتجنيد الكلي لمواجهة حاجات المواطن المستعجلة من توفير المياه والتشغيل والسكن والصحة وحماية حقوق المعوقين والمحرومين.

السيد الرئيس، من المعلوم أن الدولة مسؤولة عن أمن الأشخاص والممتلكات، وأريد في هذا الموضوع لفت الانتباه إلى وضع خطير، وهو تفشي ظاهرة الاعتداءات على الأشخاص والممتلكات من قبل عصابات منظمة تقوم بمغامرات جريئة، ومما زادها شجاعة وإصرارا خوف أصحاب الحق ومذلتهم.

ومن أسباب هذه الظاهرة الفقر الثقافي، وفساد التربية وتعاطي المخدرات. ويمكن معالجة هذا الوضع في باب إصلاح العدالة. إن تجاهل هذه الآفة الخطيرة سيزيد

بعد تصفحنا برنامج الحكومة وجدناه برنامجا متكاملًا وأهدافه حسنة، وأتمنى أن يعود بالخير والاطمئنان على كل جزائري.

فيما يخص ولاية تبسة، فإنها تتربع على الفقر والعطش والجوع والحقرة والرشوة والاختلاس واللامحاسبة والعروشية، وهي الولاية المضيفة وولاية الأبطال والشهداء.

1- نظرا إلى خصوصية منطقة تبسة من حيث قربها من الصحراء وفقرها، فهي منطقة محرومة بآتم معنى الكلمة، لا بد من أن تمنح امتياز تصنيف منطقة رقم 2.

2- بحكم شساعة ولاية تبسة ومحاذاتها الحدود التونسية، أقترح إعادة النظر في تقسيمها الإداري وبالتالي يمكن أن تنبثق عنها ولاية جديدة نختارها من الدوائر القديمة الثلاث الآتية: بئر العاتر أو الشريعة أو الوزنة.

3- نظرا إلى نقص التغطية الصحية على امتداد ولايتنا "تبسة"، أقترح العمل على تعميم المرافق الصحية الضرورية لتخفيف الضغط عن مقر الولاية، مثل المخابر أو الأشعة أو الأسرة وغيرها.

4- لا بد من إدراج أو اقتراح برنامج استعجالي فوري لمعالجة مشكل المياه في بلديات الوزنة وبوخضرة وبئر العاتر، فلم تصلهم، والله، قطرة ماء مدة أربعة عشر يوما.

5- أما بخصوص دائرة الكوف - منطقتي الانتخابية التي أنتمي إليها - المحاذية للحدود التونسية والتي لا تتوفر على أدنى المرافق التي يمكن أن توجد في دائرة، مثل فرع بنكي أو فرع للحماية المدنية أو مفتشية للضرائب، فالكل يذهبون إلى تبسة من أجل الدفع، أو مستشفى وهكذا فهي دائرة بالاسم فحسب.

ترايبها ومصفاة الزيوت مما أثر في الإنتاج الفلاحي خاصة التمور وكذا صحة المواطن. وعليه، نرجو الاهتمام بالموضوع وتخصيص تعويضات مادية لمواجهة الأضرار.

الفلاحة والتنمية الريفية :

تعرف الفلاحة في الجنوب تطورا كبيرا بفضل تجنيد الفلاحين لرفع التحديات ومواجهة قساوة الطبيعة، وهم ينتظرون منكم، السيد الرئيس، التفاتتكم الطيبة والتشجيع والمساعدة، خاصة فيما يتعلق بالتجهيزات وتوفير المياه وتخفيض سعر الكهرباء الفلاحية.

السيد الرئيس، إن ضمان إنجاح الإصلاحات والمشاريع والمخططات يكمن في العمل على إصلاح النفوس المريضة، والصرامة في التطبيق ورقابة النفقات حتى يوضع كل دينار في محله وبقيمته الحقيقية.

في الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لنا جميعا، وما علينا إلا أن نجدد العهد لحب الجزائر وخدمة الوطن والمواطن بإخلاص، والله ولي التوفيق. والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد ابراهيم مصباح، وأحيل الكلمة إلى السيد قحفاز المولدي.

**السيد المولدي قحفاز:** بعد بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

معالي الوزراء،

الأسرة الإعلامية،

زميلاتي، زميلاتي،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

باديء ذي بدء أهنيء رئيس الحكومة بالثقة التي وضعها رئيس الجمهورية فيه.

**الرئيس:** لكن في القائمة يوجد السيد رمضان تعزيبت، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد حسين.

**السيد حسين محمد:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على النبي الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين. سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم، سيدي رئيس الحكومة المحترم، السادة الوزراء، الإخوة والأخوات النواب، أسرة الإعلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد تقديم التهاني للسيد رئيس الحكومة والفريق العامل معه، وبعد التأكيد أن البرنامج المعروض أمامنا لا يخلو من المزايا والإيجابيات، يؤسفني، سيدي الرئيس، أن تكون أول مداخلة لي من قبة البرلمان في فترة تتبادر إلى أسماعنا ومشاهدنا يوميا عودة أمواج الإرهاب الهمجي التي تحصد رقاب المواطنين بلا رحمة ولا شفقة. ولا يسعنا في هذا المقام إلا الترحم على ضحايا الإجرام والصراع المتوحش، ودعوة كل غيور صادق على الجزائر، جزائر الأمانة والقيم، إلى التعاون الحقيقي والفعلي والميداني والعملي وتضامن الجميع من أجل استرجاع الأمن وترقية الثواب المدني لاستقرار الجزائر. ومن هنا فقط تنطلق التنمية الحقيقية والشاملة.

سيدي الرئيس، بعد اطلاعنا على برنامجكم نسجل الملاحظات العامة الآتية :

1- الوعاء الزمني لتنفيذ المشاريع غير محدد، ما عدا الآجال الإجرائية الخاصة بالمنظومة التربوية.

2- لم يشر البرنامج إلى موارد تمويل هذه البرامج الطموحة المقترحة.

3- الإفراط في الطموح، والطموح مشروع وجميل لكن بعيدا عن إدراج تحديات الواقع، ومنها الوضع الأمني

6- لا يفوتني أن أذكر بأن تبسة تشكل منطقة لتهديب المواشي والسلع المختلفة، وهي تتوفر على نقاط عبور مهمة باتجاه تونس الشقيقة هي : الكويف، والمريج، وبوشبكة، وبتيته. فلماذا لا نجعل من هذه المنطقة أو نقاط العبور مناطق عازلة لتنفيذ العباد ويستفيد الاقتصاد الوطني؟

7- فيما يخص قضية السدود، فإن ولاية تبسة لا تتوفر على أي سد يذكر، ما عدا ثلاثة مشاريع واعدة هي كالتالي :

1- سد صفصاف الوصري الذي ننتظر الشروع فيه من خلال الاتفاقية مع البنك العربي للتنمية الاجتماعية.

2- سد عين الزرقاء الذي التهم سبعة ملايين سنتيم في الثمانينات ثم توقفت الأشغال به ولا ندري لماذا، وهو حلم كل أبناء شمال تبسة.

3- سد الحقيق بالشريرة الذي بقي حبرا على ورق.

في الأخير، أشكر شخصيا رئيس الحكومة على تدخله في 15 ماي لإنقاذ معمل النسيج "ELATEX"، الذي تراكمت فيه الإضرابات لمدة تفوق الشهر، ونتمنى أن يتدخل مرة ثانية لينقذ العمال لأنهم ينتظرون منه الكثير. وأشكر كل زملائي، وسنعمل -إن شاء الله- في الشفافية. وتحيا الجزائر، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا السيد قحفاز المولدي وأحيل الكلمة إلى السيد رمضان تعزيبت، فليفضل.... وأحيل الكلمة إلى السيد جلول جودي ليبيدي نقطة نظام.

**السيد جلول جودي ( يبدي نقطة نظام ):** شكرا السيد الرئيس.

من حيث الترتيب في القائمة، يأتي السيد رضا بن ونان قبله ثم يأتي هو.

نسجل أن أسباب تفاقم هذه الأزمة متمثلة في انعدام الاستغلال الأمثل والعقلاني لمصادر هذه المادة الحيوية وسوء التسيير والتوزيع، وليس الجفاف أو المناخ السبب الوحيد. وهنا نشير إلى الوضعية الكارثية التي يعيشها سد حمام بوغرارة بولاية تلمسان الذي تبلغ سعته 177 مليون م<sup>3</sup>، وقد تم إنجازه -بحمد الله- منذ سنوات لكنه بقي يعاني نسبة تلوث مرتفعة، ويبقى سكان الولاية، بل وحتى سكان الولايات المجاورة ينتظرون متى يتم الاستغلال الأمثل والعاجل لهذا المشروع.

إن استقرار العنصر البشري، سيدي الرئيس، في المناطق الحيوية، سواء كانت فلاحية أم رعوية أم غيرها، يتطلب توفير شروط الاستقرار والبقاء من أجل العطاء والاستمرار.

ومن أهم هذه الضروريات، بعد الماء، الكهرباء والغاز، فإن الذي نلحظه فيما يتعلق بالغاز الطبيعي هو انعدام الإجراءات العملية والتشجيعية لسكان المناطق النائية والعائلات المحرومة، بل أنهم يحرمون - للأسف - حتى من قارورة الغاز في فصل الشتاء، ونذكر، على سبيل المثال لا الحصر، بلديات جنوب ولاية تلمسان.

أما عن السياسة الخارجية التي تعتمد عملية الموازنة والتجديد، كما ورد في الوثيقة التي بين أيدينا، فنرى اهتماما كبيرا بمحيطنا الجغرافي المغاربي والإفريقي وهذا...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد حسين، وأحيل الكلمة إلى السيد خالد بن عيسى.

**السيد خالد بن عيسى:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

المترددي والمديونية الثقيلة، والبطالة التي تجاوزت نسبة 38٪ في التقرير الأخير للمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، وظاهرة التفسخ والفساد الأخلاقي في الحياة العامة.

سيدي الرئيس، إن اعتماد أسلوب ورشات الإصلاح وتعيين اللجان للبت في القضايا المصيرية المتعلقة بقيم الأمة ومشروع المجتمع بعيدا عن المؤسسات الدستورية، يعتبر خرقا صارخا لنص الدستور.

لذا نطالب، سيدي الرئيس، باحترام الإرادة الشعبية ونلح على نشر تقارير اللجان أو الورشات الكبرى على الرأي العام، أو على الأقل تمكين ممثلي الشعب من هذه التقارير لمناقشتها وإثرائها.

سيدي الرئيس، إن اعتماد سياسة ديمقراطية اللجان على حساب المؤسسات الدستورية لا يجدي نفعا في نظام ديمقراطي تعددي.

سيدي الرئيس، فيما يتعلق بفصل ترقية السكن، فإن السكن يعد من المشاكل ذات الأولوية بالنسبة إلى المواطن الجزائري. ورغم الجهود التي بذلتها الدولة وما تزال تبذلها لتوفير سكن محترم للمواطن إلا أننا نسجل الملاحظات الآتية :

1- التماطل غير المبرر في توزيع السكن الاجتماعي الذي تم إنجازه منذ أكثر من سنتين.

2- ضرورة مراجعة المرسوم الوزاري المتعلق بكيفية توزيع السكن الاجتماعي.

3- رفع قيمة مساهمة الدولة في السكن الريفي وتبسيط إجراءات منحها.

أما عن سياسة الماء فقد صار جليا أن من بين أولويات الحكومة العمل على الحد من استفحال أزمة الماء، وهنا

زميلاتي، زملائي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

وبعد،

إن قراءتي المتأنية لبرنامج الحكومة، بكامل أجزائه ومحاوره، مكنتني من تسجيل انطباع إيجابي نتيجة ما اتسم به هذا البرنامج من جدية في تناول أهم قضايا المجتمع من جوانبه المختلفة، ومن عمق في التحليل. ورغم ذلك اسمحوا لي، زميلاتي وزملائي، والسيدات والسادة أعضاء الحكومة، بإبداء بعض الملاحظات التي أعتقد أنها تعزز البرنامج وتثريه وذلك في المجالين الآتيين:

المجال الأول: إصلاح المنظومة التربوية :

لاشك في أن منظومة التربية والتكوين الوطنية قد حققت نجاحات معتبرة في مجالات عديدة بما وفرته من هياكل ومنشآت في القطاعات الرئيسية الثلاثة الآتية :

التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، مما مكّنها من ضمان توسيع التعليم ليشمل كافة أبناء الشعب الجزائري فهيأت لمتطلبات التنمية عددا هائلا من الإطارات والكفاءات التي تمارس اليوم مهام الإدارة والتسيير في مختلف أجهزة الدولة ومؤسساتها، إذ يعتبر ذلك كله مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا بصفتنا جزائريين.

إلا أنني، سيدي الرئيس، ألفت الانتباه إلى ضرورة إيلاء بعض النقاط التي لم ترد في البرنامج العام وبالأخص في محاور الإصلاح عناية خاصة. وهذه النقاط الثلاث هي كالاتي :

1- التوجيه المدرسي :

من المعروف أن التوجيه في مختلف مراحل منظومة التربية والتكوين الوطنية مسألة بالغة الأهمية لارتباطها بقدرات التلميذ أو الطالب ورغبته وميولاته ومشروعه المستقبلي لذا يجب أن يحظى باهتمامكم الخاص.

2- التسرب المدرسي:

تفيد الإحصائيات المتناولة أن حوالي نصف مليون تلميذ يتسربون سنويا في مراحل التعليم الأساسي ونهاية مرحلة التعليم الثانوي بالخصوص.

وعليه يجب، سيدي الرئيس، إيجاد صيغ وأساليب لمعالجة هذه الظاهرة والحد منها، لأنها إن استمرت فهي تشكل مجالا خصبا للآفات الاجتماعية والانحرافات وبالتالي عدم استقرار المجتمع بكامله.

3- التعليم التقني:

إن هذا النوع من التعليم مكلف جدا للدولة من الناحية المادية ويلقى عزوفا عنه من التلاميذ وحتى أوليائهم رغم أهميته، لهذا يجب معالجة الإشكالات المتصلة به وذلك بتحديد مهامه وأهدافه وإيجاد معابر بينه وبين التعليم الثانوي العام من جهة والتعليم العالي من جهة أخرى.

المجال الثاني: الحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق:

إن لفئة المجاهدين فضل كبير وشأن عظيم لأنها من حررت البلاد من دنس الاستعمار واسترجعت لنا السيادة الوطنية، حيث قدمت النفس والنفيس لتحرير هذا الوطن العزيز.

لهذا، سيدي الرئيس، لا بد من إيلائها العناية الخاصة والتكفل التام بمشاكلها وهذا بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بالحماية الاجتماعية لها ولذوي الحقوق. ونخص بالذكر هنا فئة كبار المصابين أثناء حرب التحرير الوطنية ممن فقدوا عضوا من أجسامهم أو أكثر في ميدان الشرف، هذه الفئة التي تعيش اليوم معاناة حقيقية وظروفا اجتماعية واقتصادية قاسية، ولم تحظ بالرعاية الاجتماعية الملائمة. ولكونها فئة تشكل رمزا من رموز الثورة التحريرية، يجب على الدولة أن تمنحها ما يوفر لها الحياة والمعيشة الكريمتين، خاصة أن منها من أصبح يمثل عائلة على أسرته. شكرا والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد خالد بن عيسى.

للتوضيح، إن السيد تعزيت رمضان من حزب العمال، الذي ناديته قبل قليل، أدرج اسمه في القائمة قبل زميله السيد رضا بن ونان وعليه فإن الترتيب كان خاطئا، ولذلك تعتذر المصالح التقنية وسنمكن السيد تعزيت من التدخل فيما بعد. واحتراما لترتيب قائمة حزب العمال، أحيل الكلمة إلى السيد رضا بن ونان فليفضل.

**السيد رضا بن ونان :** شكرا.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السادة النواب،

السلام عليكم.

سيدي الرئيس، نحن اليوم بصدد مناقشة برنامج الحكومة. وما دام الموضوع قد طرح علينا بصفتنا نوابا، فمن حقنا إبداء ما نراه مناسبا وما لا نراه كذلك. سيدي الرئيس، يحتوي برنامجكم على نوايا ترغب الحكومة في تأسيسها. نحن في حزب العمال نطالب بشيئين :

أولا: إذا ورد في البرنامج - مثلا- أنه يجب تعزيز الاستثمار وتدعيمه برفع الحواجز الجمركية أو تخفيضها على الأقل وكذلك تخفيض أعباء الضرائب، إذا نص البرنامج على أن خصخصة المؤسسات هي من أولويات انشغالات هذه الحكومة، فنحن نطالب بالبدل لأن الحديث عن خصخصة المؤسسات يعني آليا بالنسبة إلى الشعب الجزائري فصل أو طرد العمال من المؤسسات وغلقها. لذلك يطالب هؤلاء العمال اليوم بالبدل، فكيف يمكن حل مشكلهم؟ وكيف يمكن تشغيلهم؟

وإذا تحدثنا عن رفع الحواجز وعن تخفيض أعباء الضرائب تشجيعا للاستثمار فهذا يعني أيضا فقدان خزينة الدولة ملايين الدنانير. إذن كيف يمكن تعويض هذه الأموال؟ وهذا هو السؤال الذي نطرحه ونتمنى من سيادتكم إقناعنا عند ردكم عليه.

سيدي الرئيس، أضيف - أكثر من ذلك - بخصوص السياسة التي تنوي الحكومة انتهاجها فيما يخص خصخصة المؤسسات، إن هذه المؤسسات ملك للأمة وهي مكسب للشعب الجزائري أفلا يعتبر ذلك معارضا للدستور؟ والملكية الجماعية محمية بموجب الدستور (المادة 17). إذن، سيدي الرئيس، ما دامت الملكية العامة بموجب هذه المادة هي ملك المجموعة الوطنية فكيف يمكنني أن أفهم برنامج سياسة ترغب في خصخصة مؤسسات هي ملك للمجتمع وللشعب الجزائري؟ أليس ذلك مخالفا للدستور الجزائري؟

إن جميع القوانين تستمد المشروعية من الدستور مما يجعل سياسة الخصخصة كقانون غير دستورية، وبالإمكان إعداد قانون لخصخصة المؤسسات لكن قبل ذلك يجب تعديل الدستور.

هناك جانب آخر، سيدي الرئيس، أتعرض له وهو إصلاح العدالة. إن استقلالية العدالة مكرسة في الدستور على أساس مبدأ الفصل بين السلطات، ولكن من الناحية التطبيقية: هل القضاء مستقل؟ الجواب: إنه لم يكن يوما مستقلا، سيدي الرئيس، وهو أمر تعرفونه. ما دام جهاز العدالة اليوم قد أضحي سلطة لإصدار الأحكام القضائية بدلا من أن يكون سلطة لإصدار الأحكام القضائية العادلة؛ فالقاضي اليوم قد أصبح مقيدا بالإحصائيات الشهرية التي ترسل إلى الوزارة المعنية، فالقاضي في نهاية الشهر يحاسب بقدر الأحكام التي أصدرها بينما الأساس في ذلك أنه ملزم بالفصل العادل في القضايا المطروحة أمامه.

هذا من جهة ومن جهة أخرى، سيدي الرئيس، فإن المجلس الأعلى للقضاء، الذي يعتبر من نوايا البرنامج الاستعجالي، يتكون أغلبية أعضائه من موظفين في وزارة العدل. فكيف يمكن ضبط استقلالية القضاء وأعضاؤه من وزارة العدل؟ لذلك نقتراح أن يكون هؤلاء الأعضاء من القضاة المنتخبين الذين يعرفون مشاكلهم وهم الذين يسيرون شؤونهم بأنفسهم.

أيها السادة، إن البرنامج الذي بين أيدينا يتطلع إليه الشعب معتقداً أنه يحمل همومه وانشغالاته، ويشكل منعطفاً في تغيير حياته ووضعه نحو الأفضل.

غير أنه، بعد قراءة متمعنة لما فيه من فصول وأبواب، نعتقد جازمين أنه لم يرق إلى مستوى تطلعات الأمة. ومن هنا فإننا لاحظنا عليه جملة من الملاحظات، نعتقد فيها الصواب، نوجزها فيما يأتي :

ورد في الفصل الثالث المتعلق بإصلاح المنظومة التربوية ما يأتي : في المقام الأول والثاني والثالث، كما هو مصاغ: تكوين وتحسين مستوى المعلمين بشكل معتبر. ورد كذلك رفع مستوى توظيف معلم الطور الثالث ومكوني التكوين والتعليم المهنيين، وأخيراً الإشارة في المقام الثالث إلى وضع نظام جديد للتكوين أثناء الخدمة.

إن كل ما جاء في الفصل الثالث للمنظومة التربوية مبهم، ولم يشر بشكل دقيق إلى إصلاح وضعية المعلم المادية والاجتماعية. لقد نسي - كما جرت العادة دائماً - أن العنصر الفعال في المنظومة التربوية هو المعلم، لذا يجب تحسين أوضاعه المختلفة، والمادية بالدرجة الأولى. والملاحظ كذلك - كما عهدناه دائماً - أن المنظومة التربوية في بلادنا تخضع للوضع السياسي وتتقلب بتقلبه. فالمعلم، الذي يعجز عن دفع فاتورة الكهرباء ويذهب ساعياً وراء مورد إضافي، لا يمكنه أن يتفرغ كلية لوظيفته التي تقتضي تحضير الدروس في ظروف سيئة مهما كانت المنظومة التي يدرس فيها. وأقولها، إن المنظومة التربوية لن ترقى إلى المستوى المطلوب مادامت الحكومات المتعاقبة تنظر إلى المعلم نظرة احتقار وتهون من قدره، مادياً ومعنوياً، حتى أصبح موضوع تنكيت في المجتمع وهذا خلافاً لما يعرفه القطاع في الدول المجاورة لنا.

وفيما يتعلق بالمنظومة التربوية دائماً، ورد في برنامج الحكومة في محور إصلاح البيداغوجيا وفي الفقرة "هـ" بالحرف ما يأتي :

أكثر من ذلك، سيدي الرئيس، هناك سؤال جوهري. لقد تعرضتم في برنامجكم الاستعجالي لتطابق وتكييف نمط الترتيبات القانونية مع المعايير الدولية وفق الاتفاقيات الملزمة للجزائر، وهذا لا يعني، سيدي الرئيس، أن تفرض هذه المؤسسات الأجنبية وهذه المنظمات يوماً ما على الجزائر حق الرقابة والنظر في حسن سير العدالة الجزائرية. وبصورة أخرى، ألا يعني ذلك المساس بالسيادة الجزائرية؟

أتمنى الرد القانوني والموضوعي على هذا السؤال.

سيدي الرئيس، فيما يخص احترام الحريات وحقوق الإنسان فإن المسألة الجوهرية هنا تكمن في إنشاء لجنة لحقوق الإنسان، تكون مستقلة مالياً وإدارياً وقانونياً عن أية سلطة من سلطات الدولة، حتى تتسنى لها مباشرة صلاحياتها وهي مستقلة.

وأقترح كذلك فيما يخص احترام الحقوق الأساسية...

**الرئيس:** شكراً للسيد رضا بن ونان، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد بن شريف، فليفضل.

**السيد أحمد بن شريف:** بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وبارك على سيدنا محمد ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

زملائي النواب،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء أشكر سكان ولاية تيارت وبالأخص الذين وضعوا الثقة في مترشحي حركة الإصلاح الوطني.

سيدي الرئيس، في إطار المصالحة والوئام دائما، فإن المرسوم رقم 93-54 الذي جاء مخالفا لكل مواد الدستور التي تصون كرامة المواطن وحريته الأساسية، ما تزال الإدارة تعمل به وتتخذ ذريعة لحرمان كثير من المواطنين، الذين حرّموا من حقوقهم، وإقصائهم اجتماعيا وسياسيا ومصادرة حرياتهم كتسريحهم من مناصب عملهم لقناعتهم السياسية مع اشتراط، وأقول اشتراط، حلق اللحي ونزع الخمارات للحصول على وثائق الهوية الوطنية وعلى رأسها جواز السفر وبطاقة التعريف الوطنية.

ألا ترون، سيدي الرئيس، أن ذلك يتنافى مع مضامين الدستور ومنها المادة 02 وكذلك المادة 31 التي تنص على "إزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان..."

**الرئيس:** شكرا للسيد أحمد بن شريف، وأحيل الكلمة إلى السيد بن عاشور بن علي فليتفضل.

**السيد بن عاشور بن علي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، سيدي رئيس الحكومة، معالي الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، السادة رجال الإعلام، السلام عليكم.

لقد تفحصت البرنامج المطروح بين أيدينا وتابعت باهتمام عرضه من قبل السيد رئيس الحكومة صبيحة أمس، فوجدت فيه أمل وآمال معظم المواطنين، لكن هذا الأمل وهذه الآمال تتحقق - بالفعل - لو تجسد تطبيقه ميدانيا.

السيد رئيس الحكومة، أظنكم تتفقون معي على أن نقص الاستقرار قد جعل الكثير من جهود البناء الوطني لم تعط نتائجها المنشودة. ولفائدة الجميع، فإن الاستقرار يفرض مزيدا من الجهود. ولذلك يجب العمل على ما يأتي :

"إعادة تأهيل تدريس التاريخ والفلسفة كمواد أساسية". جميل أن تصبح مادة التاريخ مادة أساسية بعد أربعين سنة من الاستقلال. عيب على بلد المليون ونصف المليون شهيد، بلد له تاريخه الحافل بالبطولات، أن تخصص ساعة واحدة فقط أسبوعيا لكل قسم لتدريس مادة التاريخ في حين لا تقل عن أربع ساعات في الدول المتقدمة تكنولوجيا. وهذه الساعة تخصص -أحيانا- لبرامج لا تمس تاريخ الجزائر.

أما التربية الإسلامية فقد أشار إليها زملائي ويذهب البرنامج الجديد إلى جعلها مادة إضافية في الوقت الذي تشغل الأساس باعتبارها الأداة المثلى للمحافظة على هوية الأمة لأن الإسلام دين الدولة.

كما لا يفوتني أن أشير في الفصل الرابع المتعلق بتحسين تسيير المالية العمومية وفي محور دعم الموارد المالية للدولة وتنويعها من حيث الإصلاح الجبائي وتوسيع الوعاء الجبائي، سيدي الرئيس، إلى الرفق بالمواطن فقد أثقلتم كاهله بأنواع الضرائب خاصة التجار الصغار والمهنيين، هذه التجارة التي أحيانا لا تسد حتى حاجاتهم لغلاء المعيشة في بلادنا.

أما في باب المصالحة والوئام، سيدي الرئيس، فقد لاحظنا أن البرنامج لم يدرج ولو إشارة إلى إصلاح الوضعية الاجتماعية والوظيفية لسجناء الرأي الذين أطلق سراحهم.

والمطلوب، سيدي الرئيس، هو توصيل صوتهم إليك وهو:

1- تسوية وضعية ثلاث (3) سنوات لمن التحقوا بعملهم.

2- تسوية وضعية الذين ما يزالون يعيشون في العوز والفقر والحرمان من أدنى شروط الحياة، لأنهم لم يقبلوا في عملهم نتيجة غيابهم عنه لمدة ثلاث (3) سنوات دون محاكمة أو حتى بأحكام قضائية. أين العدل والعدالة في ذلك؟

أيام السنة ببلدية عين بوسيف، ونحن في بلد يعد من أهم البلدان المصدرة للغاز الطبيعي، بلد اسمه الجزائر.

وانشغالات فلاح أهملت شجيراته في أولاد بوعشرة خوفا من الإرهاب، فجاج صغاره وضاعت في بوعيش مواشيه بسبب الجفاف، ومجموعة فلاحية تصحرت مساحاتها الشاسعة بالكلفة جنوب المدينة لا هي قادرة على استخراج مياهها الجوفية ولا إدارة محافظة السهوب تكفلت بذلك، وأخيرا انشغالات أم لم تستطع إجراء أبسط عملية جراحية لولدها المعوق المريض طريح الفراش ببلدية شنيقل، نظرا إلى بعد المسافة وصعوبة المسلك بينها وبين أقرب مستشفى رغم وجودها داخل قطاع صحي أنشئت أولى هياكله سنة 1932.

وأساءل هنا عن مشروع انطلقت به الأشغال ثم توقفت، وهو المتمثل في الطريق الرابط بين بلدية سغوان بالمدينة وسيدي عيسى بالمسيلة مرورا ببلديات دائرتي عين بوسيف وشلالة العذاورة.

هي انشغالات نعتبرها في التجمع الوطني الديمقراطي من أولى اهتماماتنا وناضل من أجل التكفل بها. فبجهدكم، سيدي رئيس الحكومة، وصدق عملكم ومساهمة الجميع معكم تتعزز ثقة المواطن الجزائري في حكاهم وتستكمل البلاد عملية تقويمها وتستعيد مكانتها في المحافل الدولية، وشكرا لكم والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد بن علي بن عاشور، وأحيل الكلمة إلى السيد أحسن فتان، فليتنفضل.

**السيد أحسن فتان:** شكرا السيد الرئيس،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
زميلاتي، زملائي،

إن برنامج الحكومة جاء معبرا عن انشغالات المواطنين التي أعربوا عنها خلال الحملة الانتخابية، وتفاديا

1- دعم مكافحة الإرهاب باعتباره واجبا وطنيا إلى غاية اقتلاع جذوره.

2- التكفل بضحايا الإرهاب ودعم الدولة وحمائيتها عائلات ضحايا الإرهاب.

3- إعادة بناء المناطق التي تضررت بقوة من جراء الإرهاب، ليعتد فيها النشاط من جديد ويتمكن كل واحد فيها من إيجاد وسيلة العيش مرة أخرى في كنف الاستقرار والطمأنينة.

4- إصلاح العدالة ففي جزائر الحريات وحقوق الإنسان، الحكومة مطالبة أكثر من غيرها بتمكين العدالة من الاستجابة لمختلف المشاكل واستقطاب ثقة الجميع، عدالة يتساوى أمامها جميع المواطنين والمواطنون والسلطات العمومية.

5- تطبيق إصلاح هياكل الدولة بما يضمن تراجع حدة البيروقراطية وتقريب الإدارة من المواطن لا تغريبها عنه.

6- إصلاح المنظومة التربوية شريطة الإبقاء على مجانية التعليم للجميع وجعل لغته الأساسية اللغة العربية التي ستظل اللغة الوطنية والرسمية.

7- دعم وتعزيز الحوار الاجتماعي والعمل على إنشاء مصادر جديدة للثروة والتشغيل لانتشال المواطنين من وضعية المسعفين، التي يرفضونها، وتميكنهم من تحسين مستوى معيشتهم بعرقهم.

تلکم وغيرها انشغالات مواطني ولاية المدينة، انشغالات مهندس بطال تتقاذفه شوارع مدينة البرواقية التي يوجد فيها أكبر معمل في الجزائر إن لم أقل في إفريقيا، ومعماري في مدينة بوغزول الجديدة، أعد وصمم عدة مخططات ينتظر تجسيدها في مدينة يحلم بعماراتها الشامخة ومنشآتها الراسخة، انشغالات المواطن البسيط الذي يصارع الحياة في ظروف مناخية قاسية باردة معظم

فيما يتعلق بالصحة، فإن برنامج الحكومة أعطى أهمية كبيرة لقطاع الصحة وإصلاح المستشفيات، معتمدا على عنصر الوقاية قبل العلاج، وهو اتجاه في فائدة المواطن كونه يستجيب لكثير من الضرورات لا سيما بعد عودة الأمراض التي اختفت منذ سنوات نتيجة للتلوث الصناعي وتدهور البيئة. وفي هذا الإطار، يتعين على الجميع المشاركة في المجهود الرامي إلى مكافحة ظاهرة التلوث الناتجة عن عدم الاهتمام. ولا يجب أن تشذ الجزائر عن القاعدة السائدة في كل الدول.

إن تقليص حدة التلوث سينعكس إيجابا على صحة المواطن والمحيط وسيقلل حتما من أعباء ميزانية الصحة. وإن إدخال إصلاحات عميقة على المستشفيات من شأنه أن يؤدي إلى تحسين الخدمات الصحية خاصة إذا ما تدعم ذلك بإسناد تسيير المستشفيات إلى ذوي الاختصاص في التسيير. شكر السيد الرئيس.

**الرئيس:** شكر السيد أحسن فتان، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الكريم بن عبيدة، فليتفضل.

**السيد عبد الكريم بن عبيدة:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. وبعد : السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، الأخوات والإخوة ممثلي الصحافة، السلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الحكومة، إن برنامج حكومتكم المعروف علينا اليوم هو بمثابة الخطوط العريضة للسياسة العامة التي تنتهجها حكومتكم الموقرة بكل ما يحمله من أفكار واختيارات، منها ما نراه صالحا وبناء، ومنها ما نراه مفخحا وغير مفهوم، ومنها ما نراه متناقضا فيما بينه، ويفتقر إلى كل الالتزامات المتعلقة بتطبيقه.

للتكرار سأكون مختصرا جدا وسأكتفي بالإشارة إلى ما يأتي :

فيما يخص إصلاح العدالة وهيكل الدولة، كلنا يعلم أن العدالة قطاع حساس وقد أولاه البرنامج عناية خاصة. لذلك أثنى عليه وأكد كذلك الاهتمام الذي أولاه البرنامج موضوع العلاقة الثلاثية في العملية القضائية بين القاضي والمتقاضي ومساعد العدالة.

ولاشك في أن هذا الاهتمام والتوجه سيكونان حافظا قويا وتشجيعا للقضاة على أداء مهامهم بعيدا عن كل الضغوط المادية والمعنوية، بما ينعكس إيجابا على حسن سير العدالة وهو ما يعني خدمة المتقاضين كما يجب.

بخصوص هيكل الدولة، أثنى نص البرنامج على إصدار قانون الوظيف العمومي الذي ينتظره آلاف الموظفين والذي سيكون - دون شك- عاملا هاما في إدخال النجاعة والشفافية في إدارة شؤون المواطن.

ولا يفوتني هنا أن أنوه بإعلان السيد رئيس الحكومة عن وضع آلية صارمة لتنظيم ومتابعة الوزراء للأعمال ميدانيا، مما سيؤدي -دون شك- إلى إحداث تقليد لدى مسؤولينا عن متابعة المشاريع التي يشرفون عليها والتي ستعود بالفائدة على حياة المواطنين والاقتصاد الوطني.

بالنسبة إلى باب التنمية المستدامة وبالضبط النقل البحري، فإن ما ورد في برنامج الحكومة حول البنى التحتية المتعلقة بالموانئ شيء مهم ويتعين الإشادة به وباحيذا لو تدعم بالحديث عن نجاعة التسيير، فلا يكفي إنجاز هيكل ضخمة دون الاستفادة من طاقتها الكاملة، إن ميناء جن جن، على سبيل المثال، ظل مستغلا بنسبة ضئيلة جدا لا تعكس طاقاته الضخمة، علما أن تشغيله بكامل طاقته سيساهم في حل مشكل البطالة بالمنطقة.

وتراقب وتتابع إصلاحاتها بينما لم تتمكن من إعادة الأمن والاستقرار إلى أبنائها؟

السيد رئيس الحكومة، تمنينا لو أولت الحكومات السابقة، ومنها حكومتكم، أولوية أكثر للوضع الأمني ومواجهة الأمر الواقع بجدية وإرادة أكبر لمعالجة الأزمة من جذورها حتى نتمكن من تخطي هذه المرحلة التي طالت كثيرا والشعب يدفع الثمن غاليا. فدون أمن واستقرار عام ودون حماية للحريات العامة والفردية للمواطنين فإن الكلام عن إصلاح العدالة تحت رحمة الخوف وانعدام الأمن يعد من السعي وراء السراب.

## 2- إصلاح هياكل الدولة ومهامها:

السيد رئيس الحكومة، فيما يخص إصلاح هياكل الدولة نلاحظ أن برنامج حكومتكم يعطي صلاحيات أكثر للإدارة المحلية الممثلة للحكومة، من ولاية ورؤساء دوائر وأمناء بلديات، ويحد من صلاحيات المجالس المنتخبة من قبل الشعب، وهنا يكمن التناقض مع الشعار الديمقراطي الذي تنوه به حكومتكم وتصر على ضرورة تجسيده.

فغرض أن تفرض الدولة هيبتها على ممثلي الشعب بالحد من صلاحيات المجالس الشعبية البلدية والولائية، كان عليها أن تفكر بجدية في فرض هيبة الدولة داخل مؤسساتها بإحداث جهاز علمي وفعال داخل إدارتها وجميع مؤسساتها الغرض منه هو المراقبة والمتابعة الدائمة وعن قرب من أجل ضمان حسن سير تنفيذ برنامجها، والحد من ممارسات الرشوة والبيروقراطية والمحسوبية وبالتالي الحد من الضغط المفروض على المواطنين ومن معاناتهم اليومية.

السيد رئيس الحكومة، تبقى الحكومة دون جهاز علمي قوي وفعال يقوم بدور المراقبة والاستعلامات على المستوى المحلي، متصل مباشرة بالسلطة الوصية، بعيدة كل البعد عن تطلعات الشعب وعن الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال برنامجها.

عندما يتعلق الأمر بأي برنامج يجب أن تحدد آليات وميكانزمات تنفيذه في الزمن وفي المجال. وكل هذه العوامل التي تمكنا من الحكم على نجاعة برنامج حكومتكم الموقرة وإمكانية تجسيده في أرض الواقع غير متوفرة وبالتالي فإن برنامج حكومتكم عبارة عن توجيهات وشعارات تبقى قابليتها للتنفيذ علامة استفهام بالنظر إلى التجارب السابقة.

رغم ذلك، لا نفوت الفرصة ونستسمحكم لنبيدي رأينا بصراحة في بعض النقاط الحاسمة وبعض التوجهات الهامة لهذا البرنامج.

1- الوضع الأمني: السيد رئيس الحكومة، إن في سياسة الحكومات المتعاقبة في معالجة الأزمات الأمنية من الترددات ما يدخل الشك في أن الجزائريين درجات وهم غير متساوين في الحقوق والواجبات، أما إذا كانوا من نفس الدرجة فعلى الدولة أن تتخذ - بصرامة - نفس الإجراءات مع كل الخارجين عن القانون، مهما كانت مكانتهم واتجاهاتهم ومهما كانت الأسباب التي أدت بهم إلى ذلك، وإلا فهي تفتح بذلك الباب للانزلاقات وتتيح الفرصة لكل من أراد أن يطيل في عمر الأزمة الجزائرية.

نلاحظ من خلال برنامجكم مغالطة تتمثل في إلقاء المسؤولية الأمنية على عاتق المجتمع المدني، ونحن نرى - بصراحة - أن الدولة وحدها بأجهزتها الأمنية كفيلة بحفظ الأمن والحفاظ على أمن الأشخاص والممتلكات، حسبما ينص عليه الدستور.

إن كل الحلول الترقيعية والإصلاحات التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة لم يكتب لها النجاح في كل المستويات، فلم نلاحظ نتائج مرضية لا في مجال السياحة ولا في الفلاحة ولا في الصناعة، ولا تدفق لرؤوس الأموال الأجنبية ولا الجزائرية الموجودة بالخارج. فكيف نتكلم عن إصلاحات اقتصادية وإصلاح العدالة وهياكل الدولة؟ وكيف تتحكم الحكومة في إدارتها

## 3- الإصلاحات الاقتصادية:

صحيح أن دخول الجزائر اقتصاد السوق وخصخصة المؤسسات حتمية فرضتها عوامل داخلية وخارجية، من سقوط النظام الاشتراكي وانهيار أسعار البترول، الذي ما تزال ميزانية الدولة تركز عليه، إلى تراكم الديون، هي عوامل جعلت الجزائر تنصاع لتوصيات المؤسسات النقدية الدولية وضغوط الشركاء، أحيانا مجبرين على ذلك وأحيانا أخرى مخيرين بين خيارات صعبة وتتطلب فتح مجالات جديدة.

وصحيح أن جهود الدولة في إعداد برامج إصلاحات وقوانين تتماشى والتغيرات الحاصلة جهود جبارة يجب أن ننوه بها، ولكن تطبيق البرامج على أرض الواقع زاد من مشاكل الدولة ومن معاناة المواطن اليومية، واتسعت رقعة الفقر والبطالة وكل الآفات الاجتماعية لتصل إلى خيرة أبناء وبنات هذا الوطن.

السيد رئيس الحكومة، إن دخول الجزائر اقتصاد السوق دون سياسة راشدة هادفة إلى حماية المؤسسات الجزائرية وحماية المنتج الجزائري أدى إلى إفلاس هذه المؤسسات لتأتي عليها الخوصصة الوحشية المستمرة التي أتت على الأخضر واليابس، حيث نلاحظ تواطؤا لإفلاس بعض المؤسسات التي تعتبر مفخرة الجزائر وخسرت عليها الدولة أموالا طائلة، وتملك الكثير من هذه المؤسسات عوامل النجاح في بيئة لا تتطلب جهودا كبيرة من الحكومة لإعادة دفعها من جديد، وبالتالي تحافظ على مؤسساتها القوية وعلى مناصب الشغل لآلاف العائلات المهددة بالخطر من حين إلى آخر.

سيدي رئيس الحكومة، نتمنى أن تفكر حكومتكم...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد الكريم بن عبيدة، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد القادر قروسان.

**السيد عبد القادر قروسان:** شكرا سيدي الرئيس.

سيداتي، سادتي النواب،  
صباح الخير.

ها نحن أمام مسؤولياتنا غداة ما أدرج من وعود في الحملة الانتخابية من قبل كل الأحزاب، والشعب ينتظر حلولا لمشاكله اليومية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

يبدو لي بعد اطلاعي على برنامج الحكومة وجود مصطلحات في كل البنود أو في كل الورشات، مثل قضية العولمة وقضية تكيف المؤسسات أو إدماج اقتصادنا في السوق العالمية.

كما تبدو لي في هذا البرنامج مخاطر تمس كل القطاعات وكل المؤسسات، ومنها القطاعات الاستراتيجية أو الأساسية، وحتى المرافق العمومية تستهدفها هذه المخاطر.

ومنذ العشرية الماضية والتوجه السياسي والاقتصادي هو نفسه، وأظن أن برنامج الحكومة هذا يترجم استمرارية السياسات المطبقة من الحكومات المتتالية، وهي سياسات ترمي إلى غلق المؤسسات وتقليص الحريات الديمقراطية الأساسية، ومنها حرية الصحافة والحريات الفردية والجماعية.

وأذكر على سبيل المثال كل الإضرابات التي قام بها العمال بهدف الدفاع عن حقوقهم أو عن مؤسساتهم، وقد وصفت إضراباتهم هذه بغير القانونية. والجدير بالذكر أن كل مطالب العمال ومنهم عمال قطاع التربية، وهم عمال قطاع هام بالنسبة إلينا، الذين دخلوا في إضراب وكانت مطالبهم مشروعة، ولم يتم الرد عليها إلى حد الآن.

يظهر لي أننا نعيش وضعاً سياسياً خطيراً جداً، وهذا الوضع ليس وطنياً بل دولياً، أي أننا لا نعيش سياسة وطنية، وأذكر على سبيل المثال القول إن كل الاقتصاد أو

**السيد أحمد الدان :** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه.

سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

الإخوة أعضاء الحكومة،

الإخوة أعضاء البرلمان،

تحية طيبة، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أود بداية أن أقدم مجموعة من الملاحظات بخصوص برنامج الحكومة، فأقول إن هذا الأخير ربما هو - في الحقيقة- في حاجة إلى طبيب نفساني يحرره من مجموع العقد التي انطلق منها... (ضوضاء)... ويحرره من بعض التصرفات التي لا تليق بمثل هذا المقام، وعلى الأقل... -لم نبدأ وتتصرفون هكذا فماذا ستفعلون عندما نبدأ؟- العقد النفسية التي انطلق منها من ناحية أو على الأقل يحتاج إلى رقية إسلامية تخلصه من شر النفاثات في العقد - ربما- والتي أمرنا الله أن نستعيذ منها "ومن شر النفاثات في العقد". وأهم هذه العقد...

إذا أردتم الاستماع إلينا فليكن ذلك، أما إذا كنتم لا تريدون ذلك فأخبرونا فلا نتكلم...

**الرئيس:** من فضلكم، دعوا السيد أحمد الدان يعبر عن رأيه.

**السيد أحمد الدان ( يواصل):** وأهم هذه العقد عقدة الشرعية المنقوصة التي تظل تلاحق مؤسسات الدولة أو يعكسها الاختلال الواقع، سواء في المؤسسات الحاصلة أو الحالية أو المؤسسات التي كانت معينة أو حتى المؤسسات الملغاة ربما بسبب اللاتوازن والاختلال، هذا الاختلال الذي يعود اليوم ويعبر عنه هذا البرنامج.

-عقدة المستقبل والخوف منه التي تصبح بعبعا يزعج -ربما- بداية البرامج وعندما يأتي المستقبل مبشرا بارتفاع سعر البترول -مثلا- لا نجد هذا التحسن ينعكس على احتياجات المواطن.

كل هذه السياسة يجب أن تتأقلم أو تتكيف مع العولمة. لكن لقد رأينا كثيرا من الأمم والبلدان التي تأقلمت وتكيفت مع هذه الشوملة ثم تفككت في آخر المطاف كأمة وكإطار وطني.

أما عن قضية خصخصة المؤسسات والتي ينجر عنها -حتمًا- طرد عدد هائل من العمال، فنحن جزائريون ونعيش في هذه البلاد وقد رأينا كثيرا من المؤسسات التي أغلقت ولم تجد حلا آخر إلا طرد مئات العمال.

وإذا تكلمنا عن الاستثمار فإنني أقترح أن نراعي أو نأخذ بعين الاعتبار قضية الاستثمار العمومي، لأن الاستثمار الذي نص عليه برنامج الحكومة هو الاستثمار الأجنبي، أما الاستثمار العمومي فهو أطروحة مجهولة في هذا البرنامج. وأظن أن هذا الاستثمار العمومي يمكن دعمه سواء من صندوق ضبط الموارد أو احتياطي الصرف الذي يقدر بمبلغ 20 مليار دولار.

كما أعتقد أن كل الورشات المقترحة في برنامج الحكومة ترمي إلى إصلاح ذي خلفية هي خصخصة القطاعات كما كان مصرحا به في خطابات الحكومات السابقة في هذه العشرية.

فيما يخص إصلاح المؤسسات لقد لاحظنا التجارب المتعلقة ببعض المؤسسات والتي لم تعرف في آخر المطاف إصلاحا يؤدي إلى دعمها أو إلى الحفاظ على مناصب الشغل أو المؤسسات بحد ذاتها.

لقد تطرق رئيس الحكومة في عرضه إلى اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على أنه أمر إيجابي ستكون له نتائج إيجابية على المؤسسات أو على الموارد أو المواد...

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد القادر قروسان، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد الدان، فليتكلم.

ظاهرة موجودة، لكن من المفروض ألا ينتحر الشعب، بل ينتحر الذين أوصلوه إلى هذا الانتحار.

2- نص البرنامج على ضرورة إشراك الجميع في تطبيق الإصلاحات ونحن نقول من المفروض إشراك الجميع في الإصلاحات، وهذا إذا كانت هذه الإصلاحات منصوصا عليها في برنامج الحكومة لكنها ليست كذلك، فهي إصلاحات نص عليها برنامج رئيس الجمهورية وربما لم ترد فيه أيضا، وبالتالي فإشراكنا في تقرير هذه الإصلاحات وصناعتها يجعلنا نتحمس للاشتراك في تطبيقها. أما عن الإصلاحات التي ما زلنا لم نطلع على تقاريرها، فهل الذين اطلعوا عليها أفضل من الشعب الجزائري ومن البرلمان؟ فبأية ميزة يطع غيرنا على هذه التقارير بينما نحن والشعب الجزائري تمرر إلينا بعض النقاط منها؟ هذا أمر غير معقول. من المفروض أن نشترك جميعا في صناعة هذه الإصلاحات ثم نشترك جميعا في تطبيقها، والشعب الجزائري لا يطلب أكثر من هذا.

3- فيما يخص التعددية التي تكلم عنها السيد رئيس الحكومة ونص عليها البرنامج، فالتعددية الحقيقية، السيد رئيس الحكومة، ليست التعددية في اعتمادات الأحزاب، مع أنه ربما توجد أحزاب لم تعتمد، وإنما التعددية في الواقع، إذ ما يزال الإطار الجزائري يعاقب عندما يعلن أنه من الحزب الفلاني أو الحزب الفلاني، ولو سألت وزراء، السيد رئيس الحكومة، أو أجريت تحقيقا في هذا الموضوع لوجدت مئات، إن لم أقل آلاف، الإطارات المعاقبين بسبب انتمائهم الحزبي، وهذا غير معقول.

4- الأرقام والتحديد : نحن سنلتقي بعد سنة بخصوص حصيلة البرنامج، فعلى ما نتحاسب؟ هل نحاسب على الأمانى أو على الأحلام أو العموميات؟ من المفروض أن تكون الأشياء دقيقة، فقد تكون لدينا 3 أو 4 أولويات معينة ذات أرقام وأماكن محددة وخطوات عمل، ثم بعد ذلك نتحاسب على ذلك ونتعاون في التطبيق.

-عقدة الإرهاب التي عالجها البرنامج في أربع نقاط، منها الحل الأمني وبعض الأمنيات التي قدمها لحل مشكل الإرهاب أو الاعتماد على البعد الدولي أو على التجند الشعبي. فأين دور برنامج الحكومة في حل عقدة الإرهاب؟

-عقدة المواطنة التي عكستها منطقة القبائل بشكل كبير وأبرزتها، وهذه العقدة هي عقدة ثقة لا توجد في منطقة القبائل وحدها بل في أماكن متعددة.

وأكد أن السيد رئيس الحكومة يعرف ويجب أن يعرف أن الناس ما يزالون في بعض الأماكن في الجبال يجلبون الحطب من أجل التدفئة بينما أنبوب الغاز يمر بالقرب من بلديات الشارف أو الإدريسية أو الفيض - وهي المناطق التي أعرفها - بحوالي 3 أو 5 كلم، وهذا يعكس ثقة المواطن في دولته ومدى مواطنته لها، ولكن الحفاظ على الدولة وربما عدم الوصول إلى القطرة التي تفيض الكأس ما يزال يترك المواطنة في بعض المناطق لا تعبر بالرفض مثلما عبرت عنه مناطق أخرى.

- عقدة الإسلام، إن الإسلام دين الدولة لكن - مع الأسف الشديد- البرنامج يخلو من هذا ويعبر - حقيقة- عن التعقد الذي كان من المفروض ألا يحدث؛ لأن الإسلام ليس إرهابا ولا تطرفا، بل هو اعتدال وسماحة وحرية وحقوق الإنسان، والإسلام قوة حقيقية بين السلطة وشعبها، كما أن الإسلام حضارتنا وديننا وشعبنا. ومن المفروض أن يكون لدينا اعتزاز حقيقي داخل البرنامج يضيء وجوب ترقية الإسلام والتكفل به بدل التعقد اتجاهه، هذا التعقد غير المبرر لأن الظروف التي صنعتها ظروف طارئة وربما تأمرية في بعض الأحيان.

وبالتالي من المفروض أن يتخلص البرنامج من هذه العقد ليصنع الطموح بدل الإحباط، لأنه إذا كانت الحكومة هي التي تستشرف وهي المتقدمة على شعبها فلا أظن أنها تكون مأسورة في عملية إحباط (رؤى إحباطية)، وإلا فماذا يفعل الشعب؟! هل ينتحر؟! وقد أصبح الانتحار

ومن باب الإثراء، نرى تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث ( التنفيذية - التشريعية - القضائية) بمعنى الكلمة وإعطائها استقلالية تامة، سواء من الناحية المادية أو التشريعية، بمعنى توفير كل الشروط الضرورية لسير مرفق العدالة واحتياجات رجال العدالة برفع أجورهم، أما الجانب التشريعي فأعني به عدم ربط العدالة بجهات أخرى عن طريق التشريع.

وتطبيقا لمبدأ تقريب العدالة من المواطن، أنهى إلى علم سيادتكم أن بعض المجالس القضائية لم تباشر عملها إلى يومنا هذا في بعض ولايات الوطن ومنها ولاية النعامة.

كما نشتم الإصلاحات التي جئتم بها بخصوص مهام الدولة وهيكلها.

سيدي الرئيس، ما دمنا في عالم العلم والتكنولوجيا الذي لا مكانة فيه للتخلف والجهل فإننا نسجل بارتياح الإصلاحات التي جاءت بها الحكومة الموقرة في برنامجها الخاص بالمنظومة التربوية، وهذا لمواكبة الأمم المتطورة، وكسب الرهانات والتحديات المرتبطة بالعصرنة، وبلوغ النوعية الأكبر عدد من أبنائنا بمرجعية تاريخية تقينا كل العواصف والتقلبات.

أما بخصوص العقار العمومي الموجه إلى الاستثمار والذي تعد نصوصه التشريعية للتنازل عنه لفائدة المستثمر فإننا نشتم هذا العمل الذي كان عائقا في وجه المستثمرين، علما أنه ينبغي مراعاة ظروف وخصوصية كل منطقة وإلزام المستثمر بعدم تغيير النشاط.

سيدي الرئيس، نحن نعرب لكم عن قناعتنا بأن كل العناصر التي تعرضتم لها في الفصل الرابع من الباب الرابع الخاص بالحفاظ على البيئة من أمهات المشاكل البيئية. كما أننا ننبه سيادتكم إلى إضافة عنصر التصحر الذي يضرب مناطق الجنوب، خاصة السهبية منها، وهو حاليا في زحف مستمر نحو الشمال إضافة إلى الجفاف، حيث فقدت الأرض غطاءها وأصبحت نسمة هواء تشير

أما الشق الثاني الذي أود التطرق إليه فهو موضوع السياسة الخارجية للدولة الجزائرية. لقد نص البرنامج على الاندراج في المسار الدولي، وأنا أعتقد أنه الانجراف وليس الاندراج، وربما هذا الاندراج غير معقول لأننا ما زلنا نتمتع كدولة جزائرية بمقومات عديدة تمكننا من بعض الشراكات المحافظة على مصالحنا. وعند الحديث عن الاندراج نجد برنامج الحكومة ينص على أن استقلالية الجزائر هدف من الأهداف، فكيف تكون هذه الاستقلالية ضمن عملية الاندراج هذه...

**الرئيس:** شكرا للسيد أحمد الدان، وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد حيدار، فليفضل.

**السيد أحمد حيدار:** شكرا سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني المحترم،

دولة رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أسرة الإعلام والصحافة،

زميلاتي، زملائي أعضاء المجلس الشعبي الوطني الموقر،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أستسمحكم لأسدي أحر التهاني القلبية الخالصة إلى كل من وضعوا ثقتهم في حزب جبهة التحرير الوطني عبر ولايات الوطن وبالأخص ولاية النعامة.

سيدي الرئيس، بعد الاطلاع على برنامج حكومتكم الموقرة نستشف روح المسؤولية العالية والتفكير السديد والنية الحسنة في معالجة القضايا الراهنة وهذا بوضع آليات وميكانزمات وأولويات من الأهمية بمكان، وعلى رأسها قطاع العدالة تحقيقا لمبدأ دولة الحق والقانون ونشتم كل العناصر التي أضفيت على هذا القطاع، وما من شك أنها ستزيد من تفعيله ونجاعته.

زوايع رملية. وعليه نحن ندعو الوزارات المعنية إلى وضع مخطط استعجالي لتدارك الأمر، ووضع حزام نباتي يشمل الولايات المجاورة المعنية بالتصحر.

سيدي الرئيس، أما في مجال السكن، فنحن نشكر الحكومة على الجهود التي تبذلها في هذا المجال بمختلف أنواعه، والملاحظ أنه يتعين علينا في مجال السكن الاجتماعي مراعاة مداخل كل مواطن. وبالنسبة إلى الأشخاص عديمي الدخل، تتكفل مديرية النشاط الاجتماعي بتسديد الكراء عنهم.

كما نعرب عن ارتياحنا للإصلاحات الخاصة بالمنظومة الصحية التي أصبحت لا تستجيب لمقتضيات الساعة، مع تفعيل صناديق الضمان الاجتماعي وجعلها أكثر نجاعة، وبهذا الصدد ننهي إلى علم معالي وزير الصحة والسكان أن عاصمة ولاية النعامة لا تتوفر على مستشفى فهناك مستشفى النعامة بمقر المشربة الذي لا تحمل منه إلا الاسم. وبالنظر إلى العدد المتزايد للسكان نلتمس منكم إنشاء مستشفى بمقر الولاية لتغطية صحية جيدة.

وبخصوص المنشآت القاعدية، نشمن ما جاءت به الحكومة الموقرة في برنامجها لإصلاح الطرق البلدية التي كثيرا ما تعجز البلديات عن إصلاحها. وبهذا الصدد، نحن نطلب من سيادتكم الإسراع في إتمام مشروع توسيع السكة الحديدية الرابط بين المحمدية وبيشار.

سيدي الرئيس،

إن برنامجكم الطموح - على العموم - يحمل انشغالات المواطنين وهمومهم، وبفضل تضافر الجهود والنوايا الحسنة سيجد طريقه نحو التجسيد في الميدان لرفع التحدي والخروج بالبلاد من دائرة الضوء الأحمر.

وبعد بسم الله الرحمن الرحيم: "وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد.  
عاشت الجزائر حرة ديمقراطية.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد أحمد حيدار. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد صالح بوشارب فليتنفضل.

**السيد محمد صالح بوشارب:** بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.  
السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء،  
الزملاء والزميلات النواب،  
السادة والسيدات الحضور،  
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

باديء ذي بدء، أغتنم هذه الفرصة لتقديم التشكرات لسكان ولاية عنابة الذين زكوا قائمة حركة الإصلاح الوطني، وسنكون - إن شاء الله تعالى - في خدمة كل المواطنين الذين انتخبونا أو انتخبوا غيرنا أو امتنعوا عن التصويت.

سيادة الرئيس،

إن ترتيب الحكومة لهدف استعادة الأمن الكامل والدائم عبر كامل أرجاء التراب الوطني في المقام الأول من أولوياتها هو ترتيب صائب، لأنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ولا رفاهية اجتماعية في غياب الأمن والاستقرار السياسي، لكن حصر الأزمة في الجانب الأمني دون الالتفات إلى الشق السياسي منها سيعمل على استمرارها، وهذا ما لا نتمناه. لهذا أدعو إلى معالجة أشمل للأزمة، والعمل على إزالة أسبابها لا معالجة آثارها فحسب، وعلى رأس هذه المسببات التي ما تزال قائمة:

1 - عدم احترام الإرادة الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية منذ سنة 1991. وأملنا أن تتم الانتخابات القادمة في شفافية ونزاهة لبناء مجالس محلية شرعية وقوية وإزالة أحد أسباب الأزمة.

ومن هذه التخوفات محاولة فرض مدرسة بلا لون إلا اللون الجغرافي المغربي المتوسطي، الذي يجسد فكرة انتماء الجزائر إلى حضارة البحر الأبيض المتوسط ويجتثها من وعائها الحضاري العربي الإسلامي، ويظهر هذا جليا في تقرير لجنة إصلاح المنظومة التربوية من خلال محاولة إنزال المراحل التاريخية التي مرت بها الأمة منزلة واحدة، حيث يتساوى في نظرها تاريخ كل من طارق بن زياد والأمير عبد القادر والمقراني وثورة أول نوفمبر مع تاريخ القديس أوغستين، فشتان بين هذا وذاك. ومن هذه التخوفات كذلك الانحياز المطلق للغة الفرنسية، وفرض تعليمها في القسم الثاني من التعليم الابتدائي، والسعي إلى إعداد مخطط شامل لاعتماد اللغة الفرنسية لغة للتدريس في كل المراحل. نجد هذا في الوقت الذي توجهت فرنسا سنة 1994 إلى وضع قانون عرف باسم قانون لزوم الفرنسية، الذي يمنع الفرنسيين من استعمال الانجليزية، التي غزتهم في عقر دارهم في الخطاب العام شعورا منهم بخطر ذلك على لغتهم وثقافتهم. إن عزل اللغة العربية يعتبر خطرا، ومدخلا من مداخل الغزو الفكري.

لدي كذلك ملاحظات تتعلق بالتقسيم الإداري. وأشير إلى تنظيم المهرجانات التي تنفق فيها أموال طائلة دون مراعاة مشاعر المواطنين، حيث تعلمنا التلفزة بحدوث مجازر وقتل ثم بعد ساعة أو ساعتين تبرمج بالمقابل الرقص والحفلات والسهرات، فلا بد من احترام مشاعر المواطن.

هذا باختصار وبإيجاز، والسلام عليكم.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد صالح بوشارب، وأحيل الكلمة إلى السيد لخضر ماضي فليتفضل.

**السيد لخضر ماضي:** بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

معالي الوزراء،

2 - الدوس على ثوابت الأمة، من دين ولغة وتاريخ، ومظاهر ذلك في واقعنا كثيرة، معلومة ومعروفة.

3 - عدم معالجة ملفات الأزمة الآتية: إطلاق سراح مساجين الرأي، وإعادة المفصولين إلى مناصب عملهم، والكشف عن حالات المفقودين والتكفل بضحايا المسألة الوطنية بشكل جدي وفعال ودون تمييز.

أما بالنسبة إلى الأولوية الثانية المتعلقة بالإصلاحات الكبرى الثلاثة، فكان من الأولى تأجيل الفصل فيها إلى حين استقرار الأوضاع في البلاد، وتوفير الظروف الملائمة التي تضمن الشفافية اللازمة التي تتم فيها هذه الإصلاحات، لكن ومع هذا نتقدم بالملاحظات الآتية:

بالنسبة إلى ملف المنظومة التربوية هناك تخوفات حقيقية لا ينبغي تجاهلها واتهام من يعبر عنها بالمزايدة السياسية. وهذه التخوفات لها ما يبررها، ومن مبررات هذه التخوفات:

- عدم إطلاع الرأي العام على التقرير الذي أعدته لجنة إصلاح هذا الملف.

- التركيبة البشرية لهذه اللجنة المعروفة بتوجه إيديولوجي معلوم ومعروف.

- عدم الاستجابة لمطالب عمال القطاع التي عبروا عنها في إضرابات عديدة.

بالإضافة إلى بعض ممارسات بعض المسؤولين السامين الذين كان يفترض فيهم أن يكونوا القدوة في احترام قانون تعميم استعمال اللغة العربية. فإذا كان القانون غير محترم، فكيف ستحترم كلمات في برنامج يتسم بالعموم؟ هناك أزمة ثقة - وقد أشار البرنامج إلى ذلك - بين السلطة والشعب وبينها وبين الطبقة السياسية، لهذا فإن التخوفات مشروعة، ولها ما يبررها حتى يثبت العكس.

ما هي المقاييس المعتمدة في توزيع البرامج على المستوى المركزي؟

وكمثال على ذلك، لقد استفادت ولاية سوق أهراس من 200 سكن سنة 2002، بينما استفادت بعض الولايات المجاورة، والتي لا تعاني المشاكل التي تعانيها ولاية سوق أهراس، من ثلاثة أضعاف العدد.

السيد الرئيس،

إن برنامج السكن التساهمي بالولاية لم يوّت أكله لأن أغلب سكان الولاية فقراء، وعليه ألتمس منكم - إن أمكن ذلك - استبداله ببرنامج السكنات الاجتماعية.

كما أطلب بتخصيص حصة سكنية للولاية في إطار صيغة البيع بالإيجار.

وفي هذا الإطار أترح السؤال الآتي:

ما هي الأسباب التي أدت إلى تأخر توزيع 1545 وحدة سكنية اجتماعية، تم إنجازها منذ سنة 1998؟

مع العلم أنه توجد بالولاية أكثر من 8400 سكن قسديري.

أما بالنسبة إلى إصلاح العدالة فلقد أصبحت بعض الهياكل والهيئات غير قادرة على مواكبة المرحلة الحالية، ونجد، على سبيل المثال لا الحصر، 201 قاضيا سنة 2001 بمجلس المحاسبة الذي يشرف على 14700 محاسب، زد على ذلك المؤسسات الاقتصادية الأخرى وكذا بقية المصالح. وعليه، أترح إعطاء ومد هذه الهيئات بكل الإمكانيات اللازمة من أجل تأدية مهامها ونجاعة فعاليتها وعصرنة القطاع بصفة فعالة.

أما في الجانب الاجتماعي فأطلب بالإسراع في تطبيق قانون المجاهد والشهيد، وأقصد ما يتعلق بالصنفين اللذين تم تطبيقهما في المؤسسات الاقتصادية العمومية دون قطاع الوظيفة العمومي.

زميلاتي، زملائي النواب،  
إخواني الصحفيين،  
السلام عليكم.

بداية أعتنم هذه الفرصة، من هذا المنبر، لأتوجه بالشكر الجزيل إلى سكان ولاية سوق أهراس على انتخابهم شخصي ضمن قائمة حزب التجمع الوطني الديمقراطي وتحميلي هذه المسؤولية الكبيرة، وأتمنى أن أكون عند حسن ظنهم.

أما مداخلتني فألخصها كما يأتي:

1- قطاع العدالة: يجب العمل على عصرنة القطاع وذلك بربطه بشبكة الإعلام الآلي، لتسهيل مهمة المجالس القضائية والمحاكم. كما أترح فتح مناصب جديدة في مهن المساعدة القضائية، وأخص بالذكر الموثقين والمحضرين القضائيين ومحافظي المزاد. وهنا أفتح قوسا لأعلمكم أنه يوجد في ولاية سوق أهراس 05 موثقين لأكثر من 300 ألف نسمة. ففتح هذه المناصب سيمكن من امتصاص البطالة، وبنظرة شاملة ستنشأ مناصب شغل جديدة لبعض الإطارات التي تتسكع في الشوارع على مستوى كل ولايات الوطن.

السيد الرئيس،

تعد ولاية سوق أهراس الأكثر فقرا ومرتعا للبطالة من ضمن 14 ولاية، وهذا ما استنتجناه من الخريطة الوطنية للفقراء التي تم إعدادها في الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء سنة 2001. ولهذا يجب التفكير جليا، ومن خلال زيارات معالي الوزراء إلى هذه الولاية الوقوف على الحقائق والحواجز التي تقف حجر عثرة وتعيق نموها.

ففي قطاع السكن الذي يعتبر عنصرا هاما في التنمية البشرية، تعاني ولاية سوق أهراس أزمة خانقة وإذا ما قارنا طلبات المواطنين بما هو ممنوح للولاية فلا وجه للمقارنة.

وعليه، السيد الرئيس، أترح السؤال الآتي:

البعض فهم لا يرون ولا يقرأون ما يرون وكأنهم خلقوا لكي يسمعوا ويرددوا فقط، دون تبصر أو تمعن أو قول كلمة حق.

قرأنا البرنامج مرات ومرات، لعلنا نجد ما قيل أو ما يقال، فلم نجد له بدا. وهنا أذكر البعض ممن هم موجودون في القاعة وأقول: ألم تعرض علينا سابقا برامج كلها أرقام وتعاليق وقتتم حينها أو قال زملاؤكم "ما نحن فاعلون بهذه الأرقام"؟!

أوليس هذا حقا، أيتها الزميلات، أيها الزملاء؟

السيد الرئيس،

إن المطلع بتبصر وبإمعان يؤكد أن الحكومة، قبل إعدادها هذا البرنامج، كانت قد جمعت كل الانشغالات والآهات لكل فئات المجتمع وحاولت وضع الخطوط العريضة لبرنامجها، الموجود أمامنا، في جميع الميادين وتعترف فيه قبل غيرها أن الوضعية صعبة وأن المواطنين يشتكون، لذلك أعطت أولويات كان يطالب بها الجميع في العلق وفي المناسبات.

أولست هذه هي النية الحقيقية غير المبيتة للعمل والوصول إلى ما يصبو إليه المجتمع؟

السيد الرئيس،

إن الإصلاحات التي نادى بها الحكومة هي اعتراف بأن هناك بناء قد بني في العشريات السابقة بسواعد الرجال في مختلف القطاعات نتيجة سياسة معينة آنذاك، وحن الوقت الآن أن نرممه ونكيفه حسب المعطيات العالمية الجديدة، هذا من جهة ومن جهة أخرى هي محاولة تصليح ما دمر وخرب نتيجة السياسات الارتجالية المرحلية السابقة.

وعليه، بات من المؤكد الإسراع في النهوض بالبلاد بقفزة نوعية ومتبصرة وبتضافر الجهود النيرة والخيرة لأبناء هذا الشعب العظيم وبكل ألوانه السياسية، وذلك من أجل

السيد الرئيس،

في الأخير، لا أنهي هذا التدخل دون الإشارة إلى بعض القضايا العالقة، ومنها التدشين الفعلي لمجلس قضاء ولاية سوق أهراس، لأن مواطني الولاية في حاجة ماسة إليه، والإسراع في إنجاز المركز الجامعي لهذه الولاية.

وقبل أن أنهي هذا التدخل، أتمنى - إن شاء الله - لكل وزرائنا النجاح في العمل المنوط بهم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد لخضر ماضي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد الرحمن حبيبي فليفضل.

**السيد عبد الرحمن حبيبي:** شكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،  
السادة الوزراء ومساعديهم،  
السادة رجال الإعلام،  
زميلاتي، زملائي النواب،  
السلام عليكم.

السيد الرئيس،

تعهدت السلطة بإجراء انتخابات حرة ونزيهة، وجاء 30 ماي وتحقق العهد وسقطت من القاموس كلمة كان لا يرضى سماعها البعض، ولأم البعض البعض واندesh البعض الآخر للحدث، وأغمي على البعض الذين ما يزالون لم يعرفوا هذا الشعب العظيم (متى يجيب وكيف يجيب). وما الحدس الشعبي إلا واقع، خاصة للذين يعيشون معه ولا يأخذون أصواته فقط، وما حدس 10 أكتوبر القادم - إن شاء الله - إلا تأكيد، لامحالة، على إصرار هذا الشعب على الصحو الفعلية مرة أخرى.

السيد الرئيس،

شكلت الحكومة وسال الحبر بشأنها، وقيل الكثير والكثير بخصوص برنامجها قبل صدوره وبعد صدوره وحتى هنا في القاعة، وكأن هناك غشاوة على عيون

ذلك إلا بإعادة القانون الذي يحكم الوظائف السامية للدولة وشروطها، وهذا ما جاء في هذه الوثيقة، أفلا تقرؤونها جيدا وتتمعنون فيها وتقولون للذي أحسن أحسنت؟

السيد الرئيس،

تمر 17 سنة على قانون الوظيف العمومي، وعليه تأكدت إعادة النظر فيه هذه المرة لاستفادة جميع الموظفين منه، ماديا ومعنويا، وذلك عند إعادة النظر في التنظيم الهيكلي للإدارات المركزية والمحلية من أجل إعطاء الأهمية للتحكم التقني في المشاريع وجمع المعلومات والإحصائيات جمعا حقيقيا وواقيا. وما التفكير في إنشاء جهاز للتوقع والاستشراف إلا مقدمة لما تنوي الحكومة تطبيقه على أرض الواقع.

أوليس هذا موجودا في برنامج الحكومة، أم أن البعض لا يريدون أن يروا الحقيقة أو يريدون حجبها؟

السيد الرئيس،

إن إصلاح المنظومة التربوية، في اعتقادي، قد بدأ مع ذلك القرار الشجاع الذي تم بموجبه إدماج آلاف المستخلفين وحاملي الشهادات الجامعية. وسيدخل الإصلاح حيز التطبيق عند إعادة النظر في القانون رقم 90-49، الذي طالب به عمال القطاع منذ مدة، وسيتمنفس التلاميذ الصعداء عندما يجدون قاعة مرممة وملعبا ونقلا ووجبة غذائية، نتيجة تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، وسيستبشر المعلم والأستاذ خيرا عندما تخصص لهما حصة سكنية، وسيزول الخوف عند صدور قانون خاص بدور الحضانة، التي انتشرت هنا وهناك دون حسيب ولا رقيب.

أما عن الأمور التربوية، سيدي الرئيس، فقد اقترحت الحكومة إنشاء مجلس وطني للتربية والتكوين، ولا أشك - أبدا - أن الذي قال فيه الشاعر الحكيم:

توقيف اللاتراجع، والانطلاق إلى المستقبل مع تجاوز الخلافات وكل المحن والمصائب سواء الداخلية أو الخارجية.

السيد الرئيس،

إن سياسة "تخطي راسي وتفوت" التي أدت في السنوات الماضية إلى ما نحن عليه، قد أكل عليها الدهر وشرب. وعليه وجب على الجميع، خاصة فئة الشباب، المساهمة رفقة القوات الحية وأسلاك الأمن المختلفة والوقوف كرجل واحد من أجل إرجاع الأمن والسكينة إلى كل شبر من هذا الوطن العزيز.

وعندها ينطلق قطار الأمل من جديد بسرعة فائقة، ويستفيد الشباب، وينتعش الاقتصاد، ويدخل الاستثمار الحقيقي أرض الوطن ويتوفر الشغل.

السيد الرئيس،

قيل الكثير عن البرنامج، وشكك البعض في إصلاحات قطاع العدالة، وبالتالي فإنني أقول:

ألا يعتبر تنشيط الإجراءات في المجال الجنائي، وتوسيع حقوق الدفاع والمتهم معا وضمانها إصلاحا؟

ألا يعتبر توفير الوسائل الضامنة للسرعة في تنفيذ الأحكام القضائية ما يتمناه الجميع؟

ألا يمكن أن يكون تنوع تخصصات وتكوين القضاة وحمايتهم واستقلاليتهم عملا يريجه القاضي والمتقاضي ويتمنيان الإسراع فيه؟

السيد الرئيس،

إن إصلاح مهام الدولة هو، قبل كل شيء، التحلي بالأخلاق الفاضلة تجاه الدولة والمواطنين، وعدم استغلال المنصب الإداري وحتى الانتخابي لأغراض شخصية والاستيلاء على الممتلكات العمومية، ومحاربة الرشوة والمحسوبية خاصة في الصفقات العمومية. ولن يتأتى

**السيد عبد اللطيف حمليلي** (يواصل): لم أكمل نقطة النظام، سيدي الرئيس.

**الرئيس:** لا، هذه ليست نقطة نظام بل اقتراحا كان يمكن إدراجه في تدخلك، تفضل، لديك 40 ثانية إضافية.

**السيد عبد اللطيف حمليلي** (يواصل): لا علينا. المهم، لا أريد التدخل أو المناقشة، فلاشك أن النقد الأدبي والعلمي بشقيه المدح والنقد قد ترقى إلى ما هو، في الحقيقة، مقبول من كلي الطرفين. لذا، لا أود سرد مجالات أونقص البرنامج من الناحية المطروحة، رغم أنني أشاطر المادحين والناقدين في كثير من الأمور.

#### 1 - الأمن الدائم والكمال:

السيد رئيس الحكومة، أرجو من سيادتكم الموقرة تطوير أساليب الحماية عدة وعددا لتجنب الاغتيالات ولوكانت قليلة، وتطوير طرق حماية المواطن للحد من هذه الاغتيالات.

وفي نظرنا، سيدي، وحسب رأي أغلبية الشعب الجزائري، فإن استتباب الأمن الدائم والكمال عبر كامل التراب الوطني هو إصلاح من الإصلاحات الكبرى الثلاثة المطروحة في برنامجكم، لذا نحن نطلب من سيادتكم إعادة صياغة هذه النقطة نقطة أساسية بدرجة أولى لإدراجها ضمن الإصلاحات الكبرى. كما أشير إلى عدم وجود تقييم فعلي وكمي لقانون الوثام المدني، الذي استفتي فيه الشعب والذي يجب أن يرقى إلى ما هو مرموق، وإبراز سلبياته وإيجابياته بصراحة وبكل ديمقراطية.

فإلى أين وصلت نتائجه؟ وهل نواصل في هذا النهج، أم نغير النظرة وننتهج نهجا آخر؟

2 - إصلاح مهام الدولة وهيكلها: سيدي، إنه من الأهمية بمكان استحداث وزارة منتدبة خاصة بالمناطق الصحراوية كمرحلة أولى ثم تطويرها إلى وزارة عتيدها لها

"قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا"

يخطئ، فهيئات هيئات، خاصة عندما تضاف إلى هذا المجلس هيئة تقنية تتكون من خبراء ومفكرين. أوليس هذا هو الإصلاح بعينه؟ وهو أمل الجميع للوصول إلى مدرسة نريدها أن تكون في مستوى طموحات أبناء هذا العصر....

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد الرحمن حبيبي، وأحيل الكلمة إلى السيد عبد اللطيف حمليلي.

**السيد عبد اللطيف حمليلي:** بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام عليك يا سيدي يا حبيبي يا رسول الله.

باديء ذي بدء، أتقدم بكل التشكرات والتهاني إلى السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني والسيد رئيس الحكومة وأعضاء حكومته، والإخوة النواب الجدد المحترمين.

وأغتنم كذلك فرصة وجودي في هذا المنصب لأقدم تحية تقدير واحترام لسكان ولاية بشار عامة ومدينة بشار خاصة.

سيدي رئيس المجلس، أريد أن أطلب منك إبداء نقطة نظام على ألا تقتطع من الوقت المخصص لي.

**الرئيس:** تفضل.

**السيد عبد اللطيف حمليلي** (يواصل): شكرا. يتعلق الأمر بالنظام العام داخل المجلس الشعبي الوطني، حيث يجب تجهيز المجلس بما هو عصري ونوعي، لذا نطلب من سيادتكم تركيب لوحة إلكترونية ذات ذاكرة ممرضة تبين عدد المصوتين والمتدخلين والممتنعين.

**الرئيس:** شكرا. سيعالج الأمر - إن شاء الله - عن قريب. واصل تدخلك ولديك 40 ثانية إضافية.

فهناك هوة شاسعة بين فهم الظاهرة والمصطلح، وعلى هذا الأساس أقترح إنشاء هيئة أو مجلس خاص بالترجمة وهذا قصد إعطاء دفعة نوعية لهذا القطاع، وإدراج مادة حفظ القرآن الكريم كمادة يمتحن فيها.

4 - إعداد دراسة خاصة لتمييز البلديات عديمة الدخل الجبائي وضعيفة الدخل من البلديات التي لها دخل شبه متوسط الديمومة ومساعدتها، من أجل استخراج صيانة جديدة لميكانيزمات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي وبالتالي إحداث توازن في توزيع الدخل العام.

ونحن ندعو، السيد الرئيس، إلى إعادة النظر في هذه القضية بكيفية سليمة وجدية، وكذا استحداث صندوق خاص بالبلديات وعمالها الهدف منه دعم القطاع الخدماتي للمواطن (صيانة الطرق والقنوات، وفتح مناصب شغل جديدة). كما أقترح على سيادتكم التفكير في استحداث وزارة خاصة بتسيير المدينة ميدانيا. أما عن مشاكل الفساد الإداري....

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد اللطيف حمليلي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فرج فليتنفضل.

**السيد محمد فرج:** سيدي رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السادة الوزراء، زميلاتي، زملائي النواب، السلام عليكم.

بعد الاطلاع على برنامج الحكومة، وبعد دراسة معمقة لمختلف المحاور التي تناولها، تبين لي أنه لا يمس كثيرا من النقاط الحساسة التي بلغت ذروتها مثل: قضية انعدام الأمن، البطالة، الأمن الغذائي (الفقر - الجوع)، أزمة السكن، تدهور التعليم، التخلف في المجال الفلاحي.... وغيرها.

ما لها من الأهمية والمهام، وهذا قصد تسهيل عمل الوزارات الأخرى بهذه المنطقة التي لا ينكر أحد أهميتها في ضبط وتيرة الاقتصاد الوطني، وحتى التوزيع الديمغرافي الذي أصبح هاجسا يخيف كل مسؤول جديد يريد تأدية الواجب الوطني في تسيير شؤون هذه الدولة العتيقة، وبالتالي يتم التخفيف عن الأراضي التلية الخصبة والرعوية من غزو البناء والأسمنت والخرسانة. وعليه تتم حمايتها للأجيال القادمة، وهذا بإعداد مخططات خاصة ذات امتيازات خاصة قصد جلب اليد العاملة الجزائرية. ويلاحظ أن البرنامج لم يتطرق إلى طرق تطوير المناطق الصحراوية بصفة علمية حسبما تتطلبه الظروف المناخية والقدرة الشرائية للمواطن الذي يقطن هذه المناطق، وعلى سبيل المثال فاتورة الكهرباء، وتوقيت العمل خاصة وأن الحرارة بهذه المناطق تدوم أكثر من ثمانية أشهر والعمل بعد الغداء يصبح مملا لذا نرجو إعادة النظر في التوقيت الصيفي في هذه المناطق، ولم لا على المستوى الوطني ككل، خاصة أن طلوع الشمس أيام الصيف يكون مبكرا، وحتى في عدد أيام العطلة في هذه المناطق.

3 - إصلاح المنظومة التربوية:

سيدي،

السيدات والسادة،

يجب النظر إلى قضية التربية والتعليم بطريقة معمقة وألا تؤخذ بهذه الكيفية المطروحة، فمشاكل هذا القطاع يجب أن تعرض على الاستفتاء الشعبي بجميع محاورها إن شئتم. وعلى سبيل المثال يعتبر التخلي عن اللغة العربية في التعليم، بالكيفية التي تنشر في الجرائد اليومية، جريمة لا تغتفر هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب اختيار المصطلح العلمي الذي لم يرق إلى ما هو منشود في الكتاب المدرسي الجزائري، لذا أقترح على المشرفين على إعداد البرامج الجديدة الإبقاء على الرمز العلمي المستعمل عالميا، أما الشروحات فتبقى باللغة العربية الوطنية.

عن مصادر أخرى للكسب. لذا نحن نطالب برفع أجور عمال هذا القطاع، خاصة وأنهم قاموا بإضراب قانوني مدة ثلاثة أيام ولم يجد هذا النداء أذانا صاغية، وضرب بمطالبهم عرض الحائط.

وأخص بالذكر ولاية برج بوعرييج، التي كانت من بين الولايات التي تتحصل على نتائج مشرفة في شهادة البكالوريا فأصبحت اليوم تحتل المراتب الأخيرة، حيث صفت في المرتبة 45 في امتحانات شهادة البكالوريا لهذه السنة، رغم انتشار عدد هائل من المدارس الخاصة، التي تحتوي على حوالي 130 قسما. ومنه نستنتج فشل هذه الدروس الخاصة، فلو أثبتت نجاحها لكانت نتائج البكالوريا في المستوى وعكس ما كانت عليه. ومنه نحن نطالب بضرورة الاهتمام والعناية بالأستاذ والتكفل به ماديا ومعنويا (رفع الأجور)، كما نحرص على الابتعاد عن خصخصة المدرسة الجزائرية، ونطالب بغلق هذه المدارس الخاصة حتى يتفرغ الأستاذ لمهمته وأداء رسالته الشاقة والشيقة في الوقت نفسه.

كما تعاني منظومتنا عدة مشاكل أخرى منها مشكلة المناهج والاكنتاظ ونقص الرعاية وعدم الاهتمام بالصحة النفسية للتلميذ وغيرها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد فرج، وأحيل الكلمة إلى السيد بن أم هاني عبد الناصر فليتفضل.

**السيد عبد الناصر بن أم هاني:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

السيد الرئيس،

سيدي رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

إخواني النواب،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

ففي مجال الفلاحة وبعد حوالي خمس عشرة سنة من تطبيق القانون رقم 87-19 المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 والمتعلق بالمستثمرات الفلاحية، تبين من إتباع النتائج المحققة أنها لم تكن في مستوى الآمال التي كانت منتظرة منه، فهناك إهمال للأراضي الفلاحية في ظل غياب الرقابة من قبل المعنيين، مع انعدام نظام فلاحى عادل، مما أدى إلى حدوث فوضى في مجال الاستفادة من الأراضي الفلاحية، إذ منحت لأشخاص لاعلاقة لهم بالفلاحة. لذا أصبحت هذه الأراضي الطيبة محل أطماع واختلاسات تعسفية لفائدة عمران زاحف، وإنشاء مناطق مخصصة لنشاطات صناعية وسياحية وبناء "فيلات".

إذا كان هدف الحكومة من هذا البرنامج تنمية القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي والتخفيض من الواردات لتخفيف أعباء الدولة فيما يتعلق بالديون الخارجية، فيتعين عليها إنشاء هيئة لرقابة الأنشطة الفلاحية بالتنسيق مع لجنة رقابة برلمانية حتى نعيد إلى الفلاحة مكانتها والارتقاء بهذا القطاع إلى المستوى المنشود، المتمثل في توفير ورفع الإنتاج والإنتاجية وتحقيق الاكتفاء الغذائي، لأن وطننا يتوفر على إمكانيات هائلة في هذا الميدان تبقى غير مستغلة استغلالا أمثل. ولهذا، يطالب حزب العمال بعدم خوصصة الأراضي الفلاحية لأن ثروات الوطن هي ملك الجميع.

أما في مجال التعليم فحدث ولا حرج، فإذا كان مستقبل الجزائر مرهونا بنجاح المنظومة التربوية، فإن حجم المعاناة في هذا القطاع بلغ حدا مخيفا مما ترتب عليه ضعف كبير في المستوى التعليمي، وبرز ظاهرة التسرب المدرسي وانتشار ما يعرف بالمدارس الخاصة، هذه الأخيرة التي ليست في متناول جميع التلاميذ حيث يستفيد منها عدد محدود، منهم أبناء الأغنياء. وقد أثرت هذه المدارس سلبا في التلاميذ، حيث أصبح الأستاذ يبذل جهدا كبيرا أثناء الدرس الخاص لأنه يتلقى أجرا كبيرا بينما يقدم درسا عاديا أو أقل من ذلك داخل القسم، ويعود ذلك إلى انخفاض دخل المعلمين والأساتذة، وغلاء المعيشة التي دفعت الكثير إلى البحث

التكفل بالقانون الخاص بالأستاذ الباحث، وأقول لكم هنا سارعوا، سيدي، إلى إيقاف النزيف الذي أصاب جامعتنا إذ سجلنا خلال الموسم الجامعي 2000/2001 هجرة ما يقارب 300 إطار.

أما عن ترقية الاستثمار والشراكة والخصخصة فأقول - باختصار - إن كل تأخر في إيجاد حلول ناجعة للمؤسسات العمومية الاقتصادية لا يزيدنا إلا تدهورا وتعقيدا لوضعية بقية العمال.

أما عن السكن الاجتماعي فأقول بضرورة انتهاج سياسة راشدة تتمثل فيما يأتي:

- إعادة النظر في تركيبة لجنة التوزيع ومراقبتها.
- محاربة ظاهرة السكنات الشاغرة.
- مراجعة سلم التنقيط، إذ لا يعقل منح 90 نقطة للمواطن البطل ثم نطالبه بمصاريف وحقوق هو عاجز عن أدائها. وهنا نقترح تخصيص مساعدة لهذه الفئة لتغطية هذه الحقوق.

أما عن قطاع العدالة فنقول إن إصلاحه يمر حتما بتحسين وضعية القائمين عليه، والتكفل التام بشؤونهم، حتى لا يبقى رجل القضاء تحت طائلة الحاجة من جهة وإغراء "البارونات" من جهة أخرى.

أما عن مظاهر التخلف، التي أشار إليها برنامجكم، فأكتفي بذكر ندرة المياه، وانعدام الكهرباء في مناطق وضعف الخدمات في مناطق أخرى، رداءة شبكة الطرقات، بيروقراطية متجذرة تدفع المواطن إما إلى دخول عالم الرشوة المتعفن أو إلى اليأس من حكامه.

أما عن المسجد فمن الوسائل الكفيلة بترقية أدائه التكفل بما يأتي:

- ترقية الإمام فكريا واجتماعيا.

أبدأ مداخلتني بالحديث عن القضية الجوهرية التي تمس جميع الجزائريين والمتمثلة في استرجاع الأمن فأقول، وبالله التوفيق، إن الأمن يبدأ من الاحترام المتبادل بين مختلف مؤسسات الدولة ورموزها، لا بالتهكم والاستهتار بالقاضي الأول للبلاد والتهجم عليه ووصفه بأسوأ الأوصاف وذلك -للأسف- على لسان رمز من رموز هذا الوطن الجريح، الذي كان وما يزال في حاجة إلى جميع أبنائه باختلاف انتماءاتهم ومشاربهم السياسية.

وما زاد للطين بلة، السيد الرئيس، هو تهافت بعض الإعلاميين على نشر الغسيل الجزائري على الصفحات الأولى للجرائد ليقتات منه الإعلام الأجنبي. إن استرجاع الأمن يتم بترتيب البيت الداخلي، أساسه النية الصادقة والإرادة الصلبة... إن استرجاع الأمن يتم بتطبيق العدالة الاجتماعية بين جميع الجزائريين في التعليم والعلاج والسكن... إلى غير ذلك.

إن استرجاع الأمن يتم باسترجاع الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم، ولا يمكن تحقيق هذا الشرط إلا بشفافية الانتخابات وبنزاهتها، أي باحترام إرادة الشعب واختياراته هذا من جهة، أما من جهة أخرى فالثقة ليست بضاعة تباع وتشتري، ولا برامج تسطر بل هي ثمرة الصفات النبيلة والحميدة التي ينبغي للمسؤول أن يتحلى بها. كما أن استرجاع الأمن لا ولن يتم إلا بتقديس وتمجيد ثوابت هذا الشعب المتمثلة في دينه ولسانه ووحدة وطنه.

سيدي الرئيس، ورد في الصفحة الرابعة والثلاثين أن الجزائر قادت بنجاح خيار التعريب والجزارة الذي مكن البلاد من استرجاع لغتها وثقافتها المتصلة بقيمتها الحضارية، وهنا أقول باختصار: عن أي نجاح نتحدثون واللغة الفرنسية قد عزت مؤسسات الدولة؟ والأغرب من ذلك أن بعض مسؤولينا صاروا يخاطبون شعبهم بلغة المستعمر.

سيدي الرئيس، ورد في الصفحة الثالثة والأربعين ضرورة

الحكومة، إن سكان جنوب ولاية المسيلة، وعلى رأسهم أهل بوسعادة، ينتظرون بفارغ الصبر الإعلان عن التقسيم الإداري الذي يعد المنفذ الوحيد لترقية المنطقة وتنميتها. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد عبد الناصر بن أم هاني. وأحيل الكلمة إلى الأنسة حورية بلعطار فلتفضل.

**السيدة حورية بلعطار:** بسم الله، والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،  
السيدات والسادة الوزراء الأفاضل،  
زميلاتي، زملائي النواب المحترمين،  
أيها الحضور الكرام،  
سلام الله عليكم ورحمته تعالى وبركاته.  
سيدي الرئيس، أرغب في التدخل بإيجاز في نقطتين رئيسيتين:

**الفصل الخامس:** ترقية الاستثمار والشراكة والخصخصة (ص 60): وأتطرق فيه إلى شقين:

1 - الأوجه الأساسية للخصخصة:

ورد في الفقرة الثالثة ما يأتي: "ستواصل الحكومة إقامة آلية تسمح بدعم مسعى الخصخصة والشراكة الموجه نحو تمشين طاقة الإنتاج".

ونخشى أن يكون وضع آلية غير كاف لوحده بالنظر إلى:

أ - حداثة الإصلاحات الاقتصادية ببلادنا والتي لم تكتمل.

ب - مؤشر التوترات الاجتماعية المترتبة على تحولات البنية الصناعية المؤدية إلى الخصخصة والتي قد تزداد بسبب تقلص أو فقدان مناصب العمل.

- تشجيع حاملي الشهادات العليا على الالتحاق بهذا القطاع.

- تعميم المدارس القرآنية عبر كامل التراب الوطني لإنقاذ المتسربين.

- إعادة بعث ملتقى الفكر الإسلامي الذي كانت تنظمه الجزائر أيام المرحوم "مولود قاسم" رحمه الله.

سيدي، إن الشعب، الذي فقد عافيته ولقمة عيشه وحتى جرعة الماء في بعض المناطق الريفية والحضرية، في غنى عن ليالي اللهو والطرب. فلا يعقل أبدا أن يرقص ابن العاصمة في الوقت الذي يذبح ابن عين الدفلى أو المدينة.

أما عن ترشيد الأموال العمومية، خاصة في الظروف الراهنة والعسيرة التي يمر بها الشعب الجزائري، فأقول: ما فائدة سكان عين الملح العطشى من "أوبيريت" وطني التي التهمت مبلغا خياليا من خزينة الدولة؟ وما فائدة سكان بلدية مناعة، الذين يتمنون محيطا فلاحيا لا أكثر، من سنة الجزائر في فرنسا وما تكلف المال العام من ملايين؟

وما فائدة سكان ونوغة، ومسييف، وبن سرور وحمام الضلعة المعزولين من مهرجان الشباب الذي كلف خزينة الدولة الصائفة الماضية ما يقارب 40 مليار سنتيم؟!

في الختام، اسمحوا لي، سيدي رئيس الحكومة، أن أوجه إلى مصالحكم السؤالين الآتيين: ما مصير الموقوفين عن العمل الذين برأتهم العدالة الجزائرية؟ فالعدالة تبرى والإدارة تجمد للأسف.

ما مصير تعويضات الفلاحين المنكوبين خلال فيضانات سبتمبر 2000 التي أصابت جنوب ولاية المسيلة؟

أخيرا، أستغل هذه الفرصة لأهنئ فريق أمل بوسعادة الذي صعد إلى القسم الوطني الثاني، وأدعو السيد وزير الشباب والرياضة إلى زيارة ولاية المسيلة للاطلاع عن قرب على قطاع الرياضة عندنا. كما أقول للسيد رئيس

بالمسائل البيئية المطروحة على مستوى إقليمها، بالإضافة إلى الدور الأساسي الذي يقع على عاتق الجمعيات من أجل ترسيخ ثقافة بيئية في المجتمع.

2 - ضرورة التعجيل بصدور المرسوم التنفيذي المتعلق بتحديد عمل وتنظيم المديرات الولائية للبيئة والتنمية المستدامة، مع منحها صلاحيات ممارسة سلطة القرار وتدعيمها بالوسائل المادية والبشرية الضرورية.

3 - نقترح إضافة عنصر الماء في الفقرة الخاصة بالسياسة البيئية الحضرية وذلك بهدف التخفيض من تلوث مصادر المياه ومعالجتها بالنظر إلى قلتها.

في الختام، شكرا على كرم الإصغاء والعزة للجزائر.

**الرئيس:** شكرا للآنسة حورية بلعطار. وأحيل الكلمة إلى السيد محمد مرزوقي فليفضل.

**السيد محمد مرزوقي:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،  
السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيدات والسادة الصحفيين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

أغتنم هذه الفرصة لأتقدم بالشكر الجزيل إلى سكان ولاية الطارف على الثقة التي وضعوها في حركة الإصلاح الوطني، وبعد:

لقد حددت الحكومة في مشروع برنامجها المعروف على النواب للمناقشة، جملة من الأولويات على رأسها استعادة الأمن، وهو مطلب كل جزائري أصيل غيور على وطنه وشعبه، لكن ما السبيل إلى تحقيق ذلك بعد أن أثبت الواقع فشل الحل الأمني ومحدودية سياسة الوثام المدني

ج - ما قد يصيب التوازنات الجهوية من اختلال.

وعليه نتساءل: ما هي القواعد العامة (المبادئ) التي تحدد سياسة الحكومة في هذا المجال؟

- ما هو الاختيار الأمثل الذي تنتهجه؟

- ما هي الشروط التي توفرها الحكومة لإنجاح برنامج الخصخصة؟ ونتوخى أن يكون عمل الحكومة بهذا الصدد تدريجيا وواقعيًا مع وضع قانون - إطار يحدد الأهداف، يضمن الشفافية ويحدد الوقت وذلك تفاديا للتجميد أو التسرع.

2 - تقنيات الخصخصة:

من تقنيات الخصخصة إدخال المؤسسات العمومية في البورصة. وتتطلب هذه التقنية وجود وسير سوق البورصة.

وبما أن سوق البورصة ثقافة جديدة على مجتمعنا وإدارتنا، فهل لنا أن نعرف كيف يتم تفعيل هذه السوق، وإذا ما كانت الحكومة تنوي عرضا أكثر لأسهم معتبرة؟ خاصة وأن ميزة هذه التقنية أن أسعار الأسهم تحددتها السوق.

الفصل الرابع: الحفاظ على البيئة (ص 113):

بذلت جهود كثيرة في ميدان السياسة البيئية المنتهجة، تمثلت أساسا في سد الفراغ التشريعي الذي كان موجودا ودراسة المشاكل البيئية الكبرى المطروحة، وكذا تحديد برنامج عمل على المديين القصير والمتوسط.

وإذ نتابع باهتمام مدى تطبيق هذا التنظيم على المستوى المحلي، نرى ما يأتي:

1- يبقى هذا الجهد الواعي غير كاف إذا لم تتضافر جهود الجميع لتجسيده. فالمواطن بحسه المدني معني بالدرجة الأولى بالتفاعل الإيجابي مع شروط حماية صحته والحفاظ على نظافة محيطه المعيشي. والمجالس الشعبية البلدية هي الأخرى مطالبة بالتكفل بجدية

الآليات القانونية اللازمة التي تضع حدا لتعسفات وتجاوزات الإدارة؟

وتحت عنوان "تجديد الإدارة الإقليمية" تم التطرق إلى تدعيم سلطة الوالي، وإعادة الاعتبار إلى دور ومكانة الدائرة كوسيط بين الولاية والإدارة البلدية وإلى إعادة النظر في مركز الأمين العام للبلدية.

السيد الرئيس، مجرد مثل هذا التوجه المجالس المحلية المنتخبة من صلاحياتها، ويجعلها عاجزة عن الوفاء بتجسيد برامجها التي نالت على أساسها أصوات الناخبين. وهو ما يبعث على الريبة في الموقف من الخيار الديمقراطي التعددي في حد ذاته.

السيد الرئيس، إن الذي يدعو إلى التعجب والحيرة هو إقرار البرنامج بفقدان الثقة بين الإدارة والمواطن من جهة، ومن جهة أخرى يؤكد تعزيز صلاحيات الإدارة الفاقدة لثقة المواطن على حساب المجالس المنتخبة الحائزة على ثقة المواطن.

إن إصلاح المنظومة التربوية مطلب كل المهتمين بهذا القطاع، فلا يختلف في هذا الأمر اثنان، وإن الشيء الذي يشير المخاوف هو طبيعة هذه الإصلاحات. هل تكون هذه الإصلاحات معمقة لانتمائنا الحضاري، مرسخة لمقومات الشخصية الوطنية؟

هل تتجه هذه الإصلاحات إلى علاج الاختلالات الواقعة في مستوى النظام التربوي أم تتجه إلى المساس بالمبادئ التي تحكم السياسات التربوية؟

إن ما يشير الشكوك حول طبيعة إصلاح المنظومة التربوية، على سبيل المثال، هو محاصرة مادة التربية الإسلامية وحرمانها من أن تبقى مادة مستقلة بنفسها، وتمييعها بإلحاقها بمادة التربية المدنية والخلقية، كما جاء في البرنامج.

في تحقيق الأمن والاستقرار؟ إذ ماتزال دماء الجزائريين تنزف وآلة الموت تحصد أرواح الأبرياء.

إننا في حركة الإصلاح الوطني نرى أن المصالحة الوطنية هي السبيل الوحيد لحقن الدماء واستعادة السلم وتحقيق الأمن. وإن الطريق إلى تحقيق المصالحة الوطنية يمر عبر اتخاذ جملة من إجراءات التهدئة وطمأنة النفوس، منها:

- إطلاق سراح سجناء الرأي.
- العمل العاجل على معالجة جميع ملفات آثار الأزمة، ومنها ملف المفقودين والمفصولين عن العمل، والسعي الجاد إلى تجاوز رواسيها ومحو آثارها في النفوس وإشاعة روح التسامح والتضامن.
- إلغاء المرسوم التنفيذي رقم 93-54.
- فتح المجال الإعلامي العمومي وخاصة التلفزة أمام الرأي والرأي الآخر.
- التكفل التام بضحايا الأزمة الوطنية.

أما فيما يتعلق بالفصل الثاني الخاص بإصلاح مهام الدولة وهيكلها، فإن الدارس لتصور الحكومة كيفية استرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن يرى غياب التطرق إلى الإجراءات العملية التي تضبط العلاقة بين الطرفين، فقد جاء في البرنامج تحت عنوان "استرجاع الثقة بين الإدارة والمواطن" ما نصه: "إن استرجاع الثقة يتطلب ترقية علاقة جديدة بين الدولة والمواطن قائمة على ضمان كل الحقوق المنبثقة عن المواطنة...". وبعدها اقتصر البرنامج على أن الحكومة تلتزم بتسجيل مبادئ هامة -فقط- تؤسس العلاقة بين الإدارة والمواطن.

السيد الرئيس، إن غياب الآليات القانونية الصارمة التي تفرض حياد الإدارة وسيادة القانون يجعل تلك المبادئ المذكورة دون معنى.

ألا تعلم، السيد الرئيس، أن الكثير من المواطنين صدرت في حقهم أحكام قضائية بالبراءة، ومع ذلك ترفض الإدارة إعادتهم إلى مناصب عملهم؟ فكيف يستطيع المواطن أن يلزم الإدارة بتطبيق أحكام القضاء إذا لم يمكن من

والثقافية والسياسية في الانشغالات الأساسية للشعب الجزائري الذي يتطلع إليها.

وأجد نفسي في هذا المجال مضطرا إلى تسجيل الملاحظات الآتية:

أولا: ما هو المقياس الأساسي الذي تعتمده الحكومة في معرفة النجاعة من عدمها؟

ثانيا: ما هي المؤسسات التي تمتلك حق التقدير في إنجاز هذا البرنامج؟

من الطبيعي بل من الأمانة أن يكون مرجع برنامج الحكومة -بالدرجة الأولى- تشخيص بالأرقام ووضع آليات المتابعة قصد التقييم و التقويم.

وما أراه أن البرنامج شبيه بالمسلمات، يتفق عليه الجميع وغير قابل للمتابعة، لأنه خال من الأدوات المستلزمة.

إن الإستجابة لإرادة الشعب تكون في التجديد المنشود على جميع المستويات وليس هذا بالشيء المستحيل.

ونحن ندخل عهدا جديدا، هذا لا يتم إلا بوضع آليات وميكانيزمات وإعادة الاعتبار إلى العمل والعامل والإنتاج في كل القطاعات. وهذا لن يتأتى إلا بما يأتي:

1 - إعادة تقديم مشروع قانون الوظيف العمومي إلى المجلس الشعبي الوطني. وهي النقطة الأساسية التي نحل بها جميع مشاكل موظفي هذا القطاع.

2 - فيما يخص النمو والاستثمار والتشغيل -كما تفضلتم به في برنامجكم سيادة الرئيس- لقد أغفل الجدول الزمني والآليات والأرقام من أجل المراقبة والمتابعة والتقييم. إن الجزائر عرفت محطات معقدة وخطيرة، وإن الانشغالات المطروحة في البرنامج تستوجب المعالجة بالصورة المنسجمة مع تفضيل الأولويات.

ومما يجب أن نؤكد في هذا الإطار ما يأتي:

- عدم مساس إصلاح المنظومة التربوية بهويتنا الحضارية والثقافية.

- تمكين الأولياء من اختيار اللغة الأجنبية الأولى حسبما يرونه مناسبا لأبنائهم.

- المحافظة على استقلال مادة التربية الإسلامية مادة قائمة بذاتها.

- أن تكون اللغة العربية هي لغة التدريس الوحيدة لجميع المواد الأدبية والعلمية والتقنية وفي جميع مراحل التعليم.

- الاستجابة للمطالب الملحة التي رفعتها أسرة التربية والتعليم في إضرابها خلال السنة الدراسية 2001/2002، خاصة ما تعلق برفع الأجور والسكن.

- إعادة تصنيف بعض الأسلاك التربوية، كسلك مستشاري التربية والمساعدات التربويين.

أما فيما يتعلق بأزمة البطالة...

**الرئيس:** شكرا للسيد محمد مرزوقي، وأحيل الكلمة إلى السيد حمو العمري.

**السيد حمو العمري:** بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة النواب،

أسرة الإعلام،

تصب القراءة المتأنية للبرنامج الذي يحمل، في المضمون والمحتوى، جملة من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

يחס طلاب ثانويات الولاية، سيادة الرئيس، بنسيانهم لعدم الاستجابة....

**الرئيس:** شكرا للسيد حمو العمري. وأحيل الكلمة إلى السيد أحمد هلالي فليتفضل.

**السيد أحمد هلالي:** بسم الله الرحمن الرحيم، السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد رئيس الحكومة، السيدات والسادة النواب، السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. السيد رئيس الحكومة،

لقد أدى انتشار البطالة وتدهور الدخل الفردي وتدني مستوى المعيشة إلى إقصاء عدد كبير من المواطنين من حق الحياة الكريمة وإلى تفكيك اجتماعي خطير أدى إلى ظهور فئة ثرية من الجزائريين وفئة فقيرة هي الأكثر مع الأسف.

ويأتي برنامج الحكومة، بالنظر إلى ثرائه وجديته طرحه، ردا صريحا على هذه الانشغالات في مسعى جاد لتدارك الأوضاع وهو برنامج تفاعلي حقا، إلا أن بعض القضايا لها علاقة مباشرة بأوضاع المواطنين وخاصة المعوزين منهم والمحرومين. وأود في هذا المجال أن أتطرق بداية إلى السياسة المتعلقة بتسيير المدن الكبرى وتنظيم النسيج العمراني بما يكفل ترقية الفضاءات السكنية ويحد من الهجرة الداخلية. وفيما تطرق برنامج الحكومة إلى تبني سياسة جديدة تتعلق بالمدينة ومكوناتها الأساسية، ينبغي أن توجه العناية بصفة أولية إلى الوسط الريفي وذلك باعتماد آليات تحفيزية لبعث مختلف النشاطات الفلاحية والحرفية لتثبيت السكان. وفي هذا السياق، فإن الحاجة أصبحت ضرورية إلى تدارك الفوضى المتعلقة بالعقار السكني التي نتجت عنها بناءات فوضوية وقصديرية تتطلب التسوية القانونية السريعة.

نحن في التجمع الوطني الديمقراطي نلتزم وسنظل ملتزمين بالمعارضة ليس للإرهاب فحسب، بل أيضا للأصولية العمياء، كما سنظل ملتزمين بخيار الإصلاحات الكفيلة بالسماح للجزائر بريح معركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ونوظف بنفس الروح كل الجهود في فائدة بناء دولة حديثة مرتكزة على عدالة اجتماعية فعالة وعلى مدرسة تتوخى العلم والمعرفة والعصرنة، دولة حديثة تضمن المساواة بين المواطنين والمواطنات وتكرس دولة القانون.

ويجدد بي أن أعرج على موضوع الساعة، وهو التكفل العاجل والملموس بمعاناة ومأساة الشعب اللتين تغذيهما ثقافة الريع والحققد في بعض مناطقنا العزيزة من الوطن، مواطنون أنهكتهم مأساة شتى. ولهذا أرجو، سيادة الرئيس، الإسراع في إيجاد الحلول الملائمة والمناسبة بغية الحفاظ على الاستقرار من خلال الحوار البناء والشفاف، والتكفل المنصف بالمشاكل، وبعبارة أدق زرع بذور الأمل أكثر فأكثر، "اللي يصبر يندبر" يا جماعة.

تعاني بعض الولايات نقائص كثيرة رغم توفرها على موارد هامة قد تحرك التنمية الوطنية، إذا ما تم الاهتمام بها ورفع الغبن عن مواطنيها. وأخص بالذكر ولاية البويرة المجاهدة المناضلة التي عانت بالأمس ويلات الاستعمار وهي تعاني اليوم إرهابا همجيا، ورغم ذلك دفعت ثمنا باهظا بصمود المواطنين في وجه الإرهاب من أجل أن تبقى الجزائر واقفة شامخة.

إن ما تزخر به هذه الولاية من إمكانيات زراعية على الخصوص يتطلب الاعتناء اللازم باستصلاح الأراضي وتمويل الفلاحين وتشجيعهم وتحفيزهم على تربية المواشي وحفر الآبار، فهذه المناطق التي تضررت كثيرا من الجفاف تستحق الإغاثة العاجلة.

المؤسسات البنكية، وهي عوائق تحد من فعالية سياسة التشغيل وإنشاء المؤسسات المصغرة لفائدة الشباب.

المنظومة التربوية:

إن أي إصلاح منشود للمنظومة التربوية ينبغي أن يكون منطلقه الأساسي المؤطر (أي رجل التربية) والتلميذ معا، حيث قال الشاعر في الأول:

"أقدم أستاذي على نفس والدي

وإن نالني من والدي الفضل والشرف.

فذاك مربى الروح والروح جوهر

وهذا مربى الجسم والجسم من صدف"

وقال آخر في التلميذ:

"أبناء المدارس إن نفسي .:. تؤمل فيكم الأمل الكبيراً  
فسقيا للمدارس من رياض .:. لنا قد أنبتت منكم زهوراً"

إذن يكون منطلق الإصلاح الأساسي المؤطر والتلميذ، ويتم ذلك بتمكين الأول من الوسائل الكفيلة وتحسين وضعه الاجتماعي والمادي، وجعل الثاني في وضع تربوي مريح مع الاعتناء بمحيطه من صحة ونقل ومطاعم مدرسية وإعادة الاعتبار إلى الرياضة المدرسية.

وخاتمة القول هي: إن تحسين الظروف المعيشية للمواطن المجسدة في برنامج الحكومة يتطلب أيضا إعادة بعث الموروث الثقافي الجزائري الأصيل، وخاصة ذلك المرتبط بالتراث الشعبي العام بما فيه الصناعة التقليدية. وفي هذا المجال يمكن استحداث ورشات عديدة لإعادة إحياء حرف وصناعات تقليدية اندثرت نتيجة صعوبات التموين والتمويل.....

**الرئيس:** شكرا للسيد أحمد هاللي. وأحيل الكلمة إلى السيد عمر سليمان فليتفضل.

وللتدليل على ذلك، تعرف الكثير من المدن الجزائرية الكبرى هذه الظاهرة ومن بينها مدينة العلمة، ثاني أكبر مدينة بولاية سطيف من حيث الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي والتجاري، غير أنها أصبحت تعرف طوقا خانقا من البناءات الفوضوية أعاق توسعها العمراني ونشاطها الاقتصادي. وتكمن المشكلة في أحياء أهلة بالسكان، مثل حيي "السوامع" و"بوخبله" وغيرهما...، والتي تنعدم فيها أدنى شروط الحياة الكريمة. الأمر الذي يستلزم وضع برنامج استعجالي يدرج ضمن إطار تحسين المحيط المعيشي للمواطن. وسكان هذه الأحياء ينتظرون منكم، السيد رئيس الحكومة، التفاتة إليهم خاصة أن زيارة لكم كانت مبرمجة وألغيت بسبب التحضير للتشريعات.

سياسة الصحة وإصلاح المستشفيات:

من بين الورشات التي يفتحها برنامج الحكومة، المنظومة الصحية وإصلاح المستشفيات لما لهذا القطاع من أهمية في التكفل الصحي بالمواطن. ولاشك أن هذا الإصلاح يهدف إلى تفعيل المؤسسات الصحية وتقديم خدمات أفضل ينتظرها جميع المواطنين، غير أنه يستلزم إجراء حوار وطني واسع في هذا المجال بمشاركة محترفي القطاع بجميع تخصصاته وبإشراك الصناديق المختلفة التي لها علاقة بالموضوع، مع تحديد آليات وتدابير مضبوطة قانونا لتمكين الفئات المحتاجة من الحق في العلاج.

ميدان الشغل:

تستلزم ظاهرة البطالة المتفشية في أوساط الشباب، خاصة الفئات الشبانبة ذات المؤهلات العلمية الجامعية، بذل جهود أكثر من أجلها.

ولعل منها إنشاء بنك يتخصص في تقديم ضمانات مالية للقروض البنكية التي يستفيد منها الشباب من الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب ويستحيل تنفيذها وتجسيدها ميدانيا نتيجة افتقارهم الضمانات والرهان المطلوبة من

## 2 - الملاحظات المسجلة:

أ - رغم شمولية البرنامج وتطرقه إلى مختلف القطاعات وفي شتى المجالات، إلا أنه لم يتطرق بصفة دقيقة وواضحة إلى المواضيع التي يتضمنها كل قطاع.

ب - الميكانيزمات والآليات المتعلقة بتطبيق هذا البرنامج غير محددة وغير مضبوطة بتواريخ وأجال معينة.

تلكم هي بعض الملاحظات التي أقتصر عليها في تدخل المتعلق بمناقشة برنامج الحكومة المقدم إلينا، وستتاح لنا - بإذن الله تعالى - فرص أخرى في مناسبات لاحقة عند تقديم مشاريع القوانين الخاصة بهذا البرنامج من أجل التصويت عليها وتجسيدها في أرض الواقع.

شكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

**الرئيس:** شكرا للسيد عمر سليمان، وأحيل الكلمة إلى السيد رمضان تعزيبت، فليتفضل.

**السيد رمضان تعزيبت:** شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

زملائي النواب،

مساء الخير (أزول فلاون).

رغم قصر مدة سبع (07) دقائق المخصصة لنا، في مناقشة برنامج الحكومة المقدم إلينا، للتطرق إلى كل الجوانب فيه إلا أنني أود التطرق إلى نقطة تدور في ذهني وتتعلق بالأزمة المتعددة الجوانب التي تعيشها بلادنا، كما شخصها السيد رئيس الحكومة.

فهذه الأزمة لم تنزل علينا من السماء هكذا كما ذكر بعض الزملاء، وللإشارة لقد عرفت بلادنا كفاحا عظيما وتضحيات كبيرة، كفاح ترك بصمات في القرن الماضي.

هناك مناخ يحاول من خلاله بعض السياسيين وحتى الصحافة الوطنية والدولية إقناعنا بأنه لا يمكننا التكفل

**السيد عمر سليمان:** بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة،

السادة الوزراء،

السيد رئيس المجلس الشعبي الوطني،

زملائي النواب،

السادة الحضور،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

النائب عمر سليمان، القائمة الحرة الوفاء لأهل الوفاء لولاية البليدة يحدثكم.

أشكر بداية سكان ولاية البليدة على الثقة التي وضعوها في شخصنا، ثم أشكركم على إتاحتكم لنا هذه الفرصة لنعبر ونذلي من خلالها برأينا في برنامج حكومتنا المقدم إلينا للمناقشة قصد المصادقة. وبهذه المناسبة وبعد قراءة وافية لهذا البرنامج والتمعن الجيد في محتواه خلصت إلى جملة من الحقائق الإيجابية التي يجب تسمينها وتدعيمها، وكذا بعض الملاحظات التي يجب أخذها بعين الاعتبار لاسيما عند تجسيدها في الميدان بعد إعداد وإصدار القوانين بشأنها. ويظهر ذلك على النحو الآتي:

## 1 - الحقائق الإيجابية في البرنامج:

أ - إنه برنامج متجانس في محتواه، إذ أنه يعكس ويعبر بصدق عن التطلعات المستقبلية في جميع المجالات والتي ما فتىء السيد رئيس الجمهورية يناهز بتحقيقها، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على روح الالتحام والتصور الموحد.

ب - إنه برنامج يمتاز بالشمولية، لأنه غطى كل القطاعات وينسب متفاوتة حسب درجة الأهمية، مع التركيز على بعض الأولويات التي تعتبر شروطا أساسية وضرورية لتجسيد مختلف محاور هذا البرنامج وفي مقدمتها استرجاع الأمن واستتبابه عبر كامل أرجاء التراب الوطني.

حاملي الشهادات واليوم لدينا منهم ما شاء الله ولكننا لانستغلهم.

ففيما يخص -مثلا- عقود ما قبل التشغيل فهي ليست مناصب عمل حقيقية ولا يتحصل المستفيدون منها على أجور حقيقية وحتى من حيث الكفاءة فإن المؤسسة التي تشغل حامل الشهادة الجامعية تسند إليه مهام لا توافق مؤهلاته وهكذا لا تستفيد المؤسسة ولا يستفيد الشاب وهذا ما استنتجته من خلال تجربتي الشخصية في ذلك.

وفيما يخص التكوين المهني، هناك ظاهرة ربما لم ينتبه إليها المسؤولون، ونحن هنا من أجل إيصال نداءات ومشاكل المواطنين إلى الحكومة لتتخذ الإجراءات اللازمة، وتتعلق هذه الظاهرة بتشغيل شباب تبلغ أعمارهم تسع عشرة سنة أو عشرين سنة -تحت غطاء التكوين الميداني- ولا سيما في القطاع الخاص، حيث يشتغلون ثماني (08) ساعات ولا يتقاضون أجورا، بل يمنحون مبلغا زهيدا قدره 300 دج كمقابل وهو فضل من صاحب العمل. وقد لاحظت ذلك بنفسني في كل قطاعات النشاط، وهو يفوق العبودية!! إنهم يشغلون ولا يكونون.

وفيما يخص مشكل الماء، هذا المشكل العويص، أشير إلى أنه لا يوجد قطاع غير مرتبط بآخر. وأذكر هنا مثال "وادي سيباو" المعروف في منطقة ذراع بن خدة "بواد عيسي" فهناك مشكلتان؛ الأولى بيئية تتعلق بالاستغلال الوحشي للرمال. صحيح أن بلادنا في حاجة إلى بناء المساكن وغيرها، لكن يجب على الدولة أن توفر المقالع. لقد أدى هذا الاستغلال الوحشي للرمال إلى انخفاض طبقة المياه الجوفية وأصبحنا -من حيث نوعية المياه- لانعرف ما نشربه بينما المياه في هذه المنطقة التي ذكرتها كانت مثل المياه المعدنية صالحة - تقريبا - للشرب طبيعيا.

ولاحظنا في دائرة دلس، أثناء تنقلنا إليها خلال الحملة الانتخابية، أن المشكل العويص الذي يواجهه المواطنون هو الماء بينما المنطقة ساحلية وتعرف نشاطا فلاحيا ما شاء الله، فالخضرة ممتدة هناك وهو ما يدل على توفر

بأنفسنا، حيث يلتفت الجميع إلى الخارج، وأن المنقذ الأخير هو المستثمر الأجنبي، بينما أتذكر أن بلادنا قد عرفت منذ سنة 1962 إنجاز منشآت ومشاريع من قبل مؤسسات وطنية وأذكر منها الشركة الوطنية لأشغال الطرق بالنسبة للطرق، والمؤسسة الوطنية للصناعات الكهرومنزلية، والمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية بالنسبة للأجهزة الكهرومنزلية، وشركة صناعة اللوالب والمسامير والصنابير وغيرها. وقد حازت هذه المؤسسات، من حيث إثبات الجودة، على جوائز دولية كثيرة حتى في المدة الأخيرة. لذا فإنني لا أعتقد أن الخلاص يأتي من الخارج. وهناك أمثلة كثيرة، ففي كل فصل من فصول برنامج الحكومة إشارة إلى الشمولية، والاقتصاد والسياسة الاجتماعية للحكومة يجب أن يتلاءما والمناخ الدولي.

لدينا في العالم أمثلة كثيرة وبلادنا مثال منها، فنحن نطبق سياسة الإصلاحات منذ عشر (10) سنوات ويفترض أن يكون من نتائجها تحسين الأمور لكن الملاحظ هو حدوث كوارث في كل مكان.

ولنأخذ مثال الأرجنتين التي سبقتنا إلى مثل هذه السياسات، من تخلي الدولة عن مهامها وخصخصة في كل الاتجاهات وغير ذلك، والتي نرى اليوم الوضعية التي وصلت إليها. حقيقة لقد شهدت الأرجنتين استثمارات لسنوات عديدة حيث وجهت ملايين الدولارات إليها لتحقيق الفوائد هناك، لكن عندما لوحظ أن الأوضاع ليست على ما يرام سحبت الأموال وغودرت البلاد وبقيت هذه الأخيرة مستسلمة في أزمة كبيرة.

لقد قدمت هذا المثال لأقول إنه علينا كنواب وعلى الحكومة المسؤولية عن سياسة البلاد أن نتحمل مسؤولياتنا، فالبلاد ليست على ما يرام لكننا نعلم أن الحلول موجودة.

أنتقل إلى الحديث عن فئة الشباب وأذكر أنه غداة الاستقلال، أي سنة 1962، كانت الدولة تبحث عن

الماء بها، لكن المواطنين يفتقرون إليه في حنفياتهم.

إن مشكل المياه مطروح على مستويات عديدة، ولا أظن أنه بإمكان القطاع الخاص التكفل بهذا المشكل العويص، وحتى قضية...

**الرئيس:** شكرا للسيد رمضان تعزيبت.

أيتها السيدات، أيها السادة، نكتفي بهذا القدر من التدخلات في جلستنا الصباحية هذه، ونستأنف أشغالنا في الساعة الثانية والدقيقة الثلاثين مساءً. شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة الثانية عشرة**

**والدقيقة الخامسة والأربعين صباحاً.**